العلاقات البريطانية – التركية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥

د. حنا عزو بهنان

مستخلص البحث:

توضح هذه الدراسة استئناف العلاقات الدبلوماسية البريطانية-التركية في منتصف عقد الثلاثينيات من القرن العشرين بعد ان تردت تلك العلاقات مدة ليست بقليلة، نظراً لظهور اطماع المانيا النازية وايطاليا الفاشية التوسعية.

ويعد التوقيع على الاتفاق الثلاثي البريطاني- التركي- الفرنسي في ١٩ تشرين الأول ١٩٣٩ النتيجة النهائية لتطور تلك العلاقات في اواخر الثلاثينيات من القرن العشرين.

وبموجب هذا الاتفاق تحتم على تركيا الاشتراك في الحرب التي نشبت خلال السنوات (١٩٣٩- ١٩٤٥) الى جانب حليفتيها، الا انها التزمت جانب الحياد الذي يشوبه الحذر طيلة سنوات تلك الحرب تقريباً. ويعد هذا الموقف خطوة دبلوماسية فريدة تمسك بها القادة الاتراك في ذلك الوقت لابعاد ويلات الحرب عن تركيا والاستفادة من الطرفين المتنازعين.

وهكذا استطاعت تركيا ان تقيم علاقات متوازنة مع طرفي النزاع على الرغم من الضغوط السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها من قبل كلا الطرفين المتحاربين.

العلاقات البريطانية ـ التركية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥

د. حنا عزو بهنان *

المقدمة :

ترجع بداية العلاقات البريطانية– العثمانية الى اواخر القرن السادس عشر عندما حصل البريطانيون على امتيازات تجارية في الدولة العثمانية. وبقيت التجارة تمثل المصلحة الرئيسة لبريطانيا في الولايات العثمانية، وكذلك اهمية الأراضي العثمانية في المواصلات البرية بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق(١).

لم تكن لبريطانيا سياسة واضحة المعالم في الدولة العثمانية حتى اواخر القرن الثامن عشر، لكن البريطانيين غيروا من سياستهم تجاه تلك الدولة بعد ان توضحت سياسة روسيا القيصرية التوسعية منذ سنة ١٧٧٤ إثر الحرب التي خاضتها مع الدولة العثمانية خلال السنوات (١٧٦٨– ١٧٧٤) التي تمخض عنها عقد صلح كوجك – كينارجة Kucuk Kaynarca في ٢١ تموز ١٧٧٤ وما حققته من مكاسب اقليمية على حساب الدولة العثمانية(٢)، واستهدفت السياسة البريطانية منذ ذلك الوقت وحتى منتصف السبعينيات من القرن التاسع عشر المحافظة على وحدة اراضي الدولة العثمانية وهذا ما ظهر بشكل جلي في الأزمة المصرية–

* أستاذ مساعد/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل.

العثمانيـــة (١٨٣٣- ١٨٤١) وحـــرب القـــرم (١٨٥٣- ١٨٥٦) والحـــرب الروسية-العثمانية (١٨٧٧- ١٨٧٨)[٣]. والجدير بالاشارة ان التغيير الذي طرأ على السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية كانت تبغي من ورائه الحفاظ على مصالحها الحيوية في تلك الدولة اولاً، وخوفاً من التوسع الروسي والفرنسي داخل اراضي الدولة العثمانية، وبالتالي امتداد ذلك النفوذ الى المستعمرات البريطانية في الشرق وتعرض طرق مواصلاتها المؤدية الى الهند الى الخطر ثانياً.

ومما يلاحظ ان بريطانيا تخلت عن سياستها السابقة بعد ان ادركت ضعف الدولة العثمانية، نظراً لكثرة مشاكلها سواء الداخلية منها وتأتي في مقدمتها فشل محاولات الاصلاح التي جرت فيها منذ عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ . ١٨٠٧) حتى عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ . ١٩٠٩)، ام الخارجية نظراً للتوسع الروسي على حساب تلك الدولة بشكل خاص، لذا اقدمت بريطانيا على احتلال قسم من الأجزاء الاستراتيجة لتلك الدولة، منها قبرص في ٤ حزيران ١٨٧٨ ومصر سنة ١٨٨٢ وكذلك تم التوصل الى اتفاقية سرية بشأن حمايتها على الكويت في ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩[٤].

وكان دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الاولى الى جانب دول الوسط (المانيا، بلغاريا، النمسا- المجر) وضد دول الوفاق (بريطانيا، فرنسا، روسيا القيصرية) الفرصة المؤاتية لبريطانيا لتقطيع اوصال تلك الدولة ووضع نهاية لها وذلك من خلال ما توصلت اليه من اتفاقيات سرية مع حلفائها اثناء تلك الحرب ووضع تلك الاتفاقيات موضع التطبيق عن طريق الاحتلال الفعلي لمعظم اجزاء الدولة العثمانية من قبل قوات الوفاق وكان للقوات البريطانية السهم المعلى فيها[٥].

وفي تلك الأثناء ارسل مصطفى كمال (اتاتورك) ١٨٨١ . ١٩٣٨ الى المناطق الشرقية من الأناضول بمهمة رسمية تتمثل بحل القوات العثمانية المتبقية هناك. وما ان وصل هناك حتى شرع في تنظيم فصائل الحركة الوطنية التركية وقيادتها وكذلك تشكيل حكومة وطنية في انقرة برئاسته انبثقت عن المجلس الوطني التركي الكبير Turkiye Buyuk Millet Meclisi في ٢٠ نيسان ١٩٢٠[٦]. وقد خاضت تلك الحركة حرباً ضروساً في عدة جبهات مع قوات الاحتلال الاجنبي خلال السنوات (١٩٢٠ . ١٩٢٢) وكان النصر حليفها، وعلى اثر تلك التطورات أُجبرت دول الوفاق الى عقد معاهدة صلح جديدة مع الأتراك لتحل محل معاهدة سيفر Sevres (١٠ آب ١٩٢٠) القاسية التي ابرمتها حكومة السلطان مع دول الوفاق[٧]. وبموجب معاهدة لوزان المبرمة في ٢٤ تموز ١٩٢٣ التي تمخضت عن اعمال مؤتمر لوزان (٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢– ٢٤ تموز ١٩٢٣) حسمت معظم المشاكل المعلقة، اذ تم تحديد حدود تركيا الأوربية وتوزيع الدين العثماني العام. والغاء الامتيازات الأجنبية. ومغادرة قوات الوفاق استانبول ومضيقي البوسفور والدردنيل في ٤ تشرين الاول ١٩٢٣[٨]. الا ان مشكلتي الموصل والمضائق لم تحسم بشكلها النهائي في ذلك المؤتمر. فبالنسبة للأولى حسمت لصالح العراق بموجب قرار مجلس عصبة الأمم في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ ومعاهدة انقرة في ٥ حزيران ١٩٢٦، مما أدى الى اثارة مشاعر الأتراك في ذلك الوقت تجاه بريطانيا، لذا شهدت العلاقات البريطانية . التركية برودا في السنوات اللاحقة استمرت حتى سنة ١٩٣٥[٩].

اما الثانية فإنها حسمت لصالح تركيا بموجب معاهدة مونترو Montreux في ٢٠ تموز ١٩٣٦، وحصلت تركيا على سيادتها الكاملة

على مضائقها، وحقها في اعتبار تسليح منطقة المضائق. وكان للوفد البريطاني في مؤتمر مونترو بسويسرا التي استمرت جلساته منذ ٢٢ حزيران وحتى ٢٠ تموز ١٩٣٦ دور واضح في المناقشات التي جرت في ذلك المؤتمر بالوقوف الى جانب تركيا، وبالتالي حسم القضية لصالح تركيا(١٠).

شهدت العلاقات البريطانية . التركية تقارباً واضحاً بعد التوقيع على تلك الاتفاقية مباشرة وذلك من خلال الزيارات التي قام بها مسؤولي الدولتين وبأعلى المستويات وما تمخض عنها من نتائج ايجابية لصالح الدولتين تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والتجارية(١١).

وكذلك كان تطور تلك العلاقات وتحسنها والى حد ما مشروطة بتطور الأحداث في اوربا لاسيما في منطقة البلقان وحوض البحر المتوسط. وهذا ما ظهر بشكل جلي سنة ١٩٣٩، نظراً لتأزم الوضع الدولي في اوربا وتحقق لكل من المانيا النازية وايطاليا الفاشية مكاسب اقليمية على حساب جيرانهما. ويهدف تضييق دائرة ذلك التوسع وجدت الحكومة البريطانية انه لا بد من اقامة نوع من التحالف مع تركيا. وكان البيان البريطاني- التركي المشترك في ١٢ ايار ١٩٣٩ الخطوة الأولى التي اعقبها البيان الفرنسي- التركي المشترك في ٢٣ حزيران من السنة نفسها(١٢).

ادرك القادة الأتراك عندما اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية في ايلول ١٩٣٩ انه لابد من التزام جانب الحياد وعدم التورط في ذلك النزاع بهدف الحفاظ على سيادة دولتهم ووحدة اراضيها من جهة، نظراً لعدم استعداد تركيا خوض غمار أي حرب عصرية، لأنها كانت تضمد جروحها التي خلفتها لها حروبها السابقة وكانت اخرها الحرب العالمية الأولى وحرب الأستقلال التركية (١٩٢٠- ١٩٢٢)، وانها لا تمتلك وسائل حربية حديثة من جهة اخرى[١٣].

ومع ذلك فإن تركيا ابرمت اتفاقاً مع بريطانيا وفرنسا في ١٩ تشرين الأول من تلك السنة، وان ما تضمنه من ميثاق عسكري يمثل تحالفاً بين الدول الثلاث ضد أي عدوان خارجي محتمل، علماً ان تركيا ابرمت ذلك الاتفاق بعد ان ضمنت سلامة اراضيها وأمنها الوطني من الطرفين الأخرين[١٤].

وبناءً على ذلك الأتفاق وبهدف درء أي عدوان محتمل على الأراضي التركية فقد استلمت تركيا من بريطانيا ١٠٠ طائرة حربية مع معدات حربية اخرى في اوائل كانون الثاني ١٩٤٠[١٥]. وفي الشهر نفسه منح المجلس الوطني التركي الكبير الحكومة التركية صلاحيات واسعة في حال اشتراك تركيا في الحرب[١٦]. كذلك توجه الى أنقرة في آذار من تلك السنة كل من قائد سلاح الجو البريطاني في الشرق الأدنى ونظيره الفرنسي، حيث قدما استشارات بشأن تحسين المطارات في شرق تركيا وجنوبها، وكانت بريطانيا وفرنسا كانت تستهدفان من وراء ذلك تهيئة

تركيا عسكرياً في سبيل زجها في الحرب، لكن تركيا أصرت على موقفها الحيادي وصرحت بأنها لا تشترك في الحرب ما لم يهاجمها الأتحاد السوفيتي[١٧]. علماً ان تركيا عملت كل ما بوسعها من اجل عدم تعكير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي الذي شارك في الحرب الى جانب دول المحور في بادئ الأمر. وأكدت تركيا هذا الشيء عندما هاجمت القوات الايطالية والألمانية فرنسا في ١٦ حزيران ١٩٤٠ وتعرض القوات البريطانية لكارثة في ميناء دنكرك الفرنسي[١٨]، مما اقتضى على تركيا الاشتراك في الحرب الى جانب حليفتيها بريطانيا وفرنسا طبقاً للمادة (٢) من الاتفاق الثلاثي والتي تؤكد على انه في حالة وقوع عمل عدواني في منطقة البحر المتوسط وتكون الدولتان الاخيرتان مشتركة فيه وجب على تركيا التعاون بفاعلية معهما وتقديم لهما كل انواع الدعم والمساعدة، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا في حال تعرضها الى عدوان خارجي[١٩]، إلا ان تركيا رفضت الاشتراك في تلك الحرب وفسرت اقدامها على مثل تلك الخطوة بأنها ستؤدي الى تصادمها مع الإتحاد السوفيتي وهو ما نص عليه البروتوكول رقم (٢) الملحق بالاتفاق المذكور. وأعلنت في ٢٦ حزيران بأنها ملتزمة جانب الحياد من تلك الحرب[٢٠].

حاولت بريطانيا استغلال فرصة اجتياز القوات الايطالية حدود البانيا المحتلة من قبلها بشكل مفاجئ في آب من السنة نفسها بهدف احتلال اليونان وتأييد المستشار الألماني ادولف هتلر (١٩٣٣- ١٩٤٥) لرئيس وزراء ايطاليا بينيتو موسوليني (١٩٢٢- ١٩٤٥) على ذلك الإجراء، الأمر الذي يؤدي الى اقتراب الخطر الايطالي من الحدود التركية، للضغط على الحكومة التركية كي تغير من موقفها، لكن الأخيرة التزمت بموقفها المحايد حتى بعد الهجوم الايطالي على اليونان في ٢٨ تشرين الاول

١٩٤١، متحالفة تحالفها مع [illegible] بموجب [illegible] في ٩ شباط ١٩٤٢، وكذلك على الرغم من [illegible] الحكومة البريطانية في عقد صفقة جديدة معها لشراء ٥٠ الف طن من الكروم التركي[٢١].

وتكمن اسباب عدم تلبية تركيا الطلب البريطاني رغم وجود اتفاقيات سابقة تؤكد على انضمام تركيا الى جانب بريطانيا وفرنسا في حالة كونهما احد الطرفين المتحاربين في افتقار الجيش التركي الى وسائل الحرب الحديثة مثل الدبابات والمصفحات وطائرات حديثة واجهزة الرادار والأسلحة المضادة لها، فضلاً عن عدم وجود كوادر فنية تركية مدربة وورش خاصة بها تتعامل مع هكذا اسلحة، مع العلم ان بريطانيا لم تلتزم بالوعود التي قطعتها بموجب الاتفاق الثلاثي سنة ١٩٣٩ بشأن تزويد تركيا بالأسلحة وان ما تم تجهيزه كان بكميات قليلة جداً وانها كانت معدات حربية قديمة وهذا ما اعترف به صراحة رئيس وزراء بريطانيا تشرشل من خلال الرسالة التي بعث بها الى رئيس الاركان البريطاني في ٣١ كانون الثاني ١٩٤١[٢٢].

كما ان المانيا حاولت ضم تركيا الى جانبها في تلك الحرب، إلا ان تركيا رفضت هذا الشيء ايضاً، لذا عملت المانيا كل ما بوسعها من اجل تعكير صفو العلاقات بين تركيا وجارتها الشمالية – الاتحاد السوفيتي– من قبيل نشر الصحف الالمانية عدداً من الرسائل الموجهة من السفير الفرنسي في أنقرة ماسيغلي Massigli الى وزير خارجية تركيا شكري سراج اوغلو (١٩٣٨– ١٩٤٢) التي تضمنت خطة بريطانية – فرنسية– تركية لمهاجمة باطوم Batum، علماً ان ماسيغلي اعترف بأن الحلفاء اتخذوا تدابير الوقاية لإحتمال "حرب دفاعية" ضد الاتحاد السوفيتي في جبهة قفقاسيا، لكن وثائق الدعاية الألمانية استبدلت المفردة "عدائية" بدلاً

من "دفاعية" وبالتالي حوّلت الوقاية الطريق إلى الوقاية الهجومية (٢٢) جانب الأتراك حلفائهم الى مؤامرة شريرة ضد الأراضي السوفيتية(٢٣).

وأزاء هذه التطورات اوضح الرئيس التركي عصمت اينونو (١٩٣٨-١٩٥٠) من خلال الخطاب الذي القاه في ١ تشرين الثاني ١٩٤٠ بمناسبة افتتاح دورة المجلس الوطني الى حجم المخاطر والصعوبات التي تواجهها تركيا في ذلك الظرف الحرج متمثلة في التوفيق في سياستها بين تحالفها مع بريطانيا وبين صداقتها في الوقت نفسه مع الاتحاد السوفيتي وبين مسايرة الألمان لتجنب أذيتهم. وأشار الى ان علاقات بلاده مع بريطانيا لا تتزحزح وإن الأخيرة تخوض حرباً حفاظاً على كيانها(٢٤). ومع ذلك فإنه اعلن في الوقت نفسه ان تركيا لن تخرج عن حيادها كيلا تستخدم بعض اراضيها ومياهها وأجواءها في الحرب(٢٥).

وهكذا استطاعت تركيا مرة اخرى ان تتملص من الدخول في الحرب كي تبعد الدمار والخراب عن اراضيها، على انها اعلنت حالة الطوارئ ونظام الاحكام العرفية في منطقة المضائق وتراقيا في ٢١ تشرين الثاني من تلك السنة(٢٦).

تزايدت الضغوط البريطانية على تركيا بعد هذا التاريخ، بسبب انضمام رومانيا والاتحاد السوفيتي الى جانب دول المحور في اواخر الشهر نفسه من جهة ووضع المانيا ١٠ فرق عسكرية في بلغاريا على أهبة الإستعداد كإجراء احترازي لرد فعل تركيا على المساعدات الألمانية لإيطاليا في هجومها على اليونان من جهة اخرى، اذ حاول رئيس وزراء بريطانيا تشرشل دراسة ذلك وطلب من سفير بلاده في انقرة ناتشبول- هوجيسين Knatchbul-Huggessen مضاعفة جهوده بهدف كسب ود تركيا ودفعها للدخول في الحرب الى جانب الحلفاء بالتأكيد على ان الوجود الألماني في

بلغاريا غداً سيشكل تهديداً أكيداً [illegible] وبمعنى الأشهر (٤) العدتركيا كانوتصبح على أبواب الحرب فعلاً[٢٧].

كانت المانيا اكثر تأثيراً في ذلك الوقت على الحكومة التركية من بريطانيا وذلك من خلال ما توصل اليه الطرفان الألماني والتركي في كانون الأول ١٩٤٠ من اتفاق مبدئي حصلت تركيا بموجبه على ضمان امنها وسلامة اراضيها مقابل التزامها بعدم المشاركة في حرب تقودها بريطانيا[٢٨].

وتعد هذه الخطوة ايجابية بالنسبة لألمانيا بقدر ما كانت سلبية بالنسبة للحلفاء. لأن تركيا لم تلتزم بتعهداتها السابقة مع بريطانيا وفرنسا، لا بل انها وعدت المانيا في الوقت نفسه بالسماح لها بنقل شحنات من الأسلحة عبر الاراضي التركية الى ايران ومنها الى افغانستان[٢٩].

ويمكن تفسير ذلك بالانتصارات السريعة والمتلاحقة التي حققتها قوات المحور في عدة جبهات، لاسيما في الآونة الأخيرة على قوات الحلفاء وقرب الخطر الايطالي والألماني من الحدود الشمالية الغربية من تركيا بعد الاحتلال الايطالي لليونان في نهاية تشرين الاول من تلك السنة من جهة وانضمام الاتحاد السوفيتي الى جانب دول المحور من جهة ثانية.

أدت تلك التطورات الى شعور بريطانيا منذ بداية سنة ١٩٤١ بقلق بالغ، نظراً لادراكها بأن الزحف الألماني على منطقة البلقان سيعقبه اجتياح القوات الالمانية منطقة الشرق الاوسط الغنية بالنفط حيث المصالح البريطانية هناك. وأشار الى ذلك تشرسل صراحة بقوله: "ان حاجة المانيا الى النفط سوف تدفعها بتجاه الشرق"[٣٠].

واصبح باستطاعة المانيا تحقيق ذلك بعد ان غيّرت تركيا من سياستها الخارجية باتجاه المانيا، الأمر الذي زاد من مخاوف بريطانيا، وهذا ما

اشار اليه هوجيسين صراحة من خلال التقرير الذي ارسله الى وزارة

الخارجية البريطانية في ٩ كانون الثاني من تلك السنة (المقدم ذكرها) جاء فيه: "ان اعتماد الأتراك على البريطانيين والروسيين قد تلاشى"[٣١].

لذا عملت بريطانيا كل ما بوسعها للتأثير على الحكومة التركية بهدف العدول عن سياستها الخارجية منها استغلال هاجس الخوف لدى تلك الحكومة من سياسة المحور تجاه منطقة البلقان فقد وصل لهذا الغرض الى انقرة في ١٣ كانون الثاني وفد عسكري بريطاني[٣٢]. وفي ٣١ منه بعث تشرشل رسالة شخصية الى اينونو حذره من الخطر المحدق بتركيا جراء تهيئة القوة الجوية الألمانية مطارات بلغارية استعداداً لقصف مدينتي استانبول وأدرنة في الليلة نفسها ما دام الألمان يرغبون الوصول الى سلانيك دون مقاومة وإجبار اليونان الخضوع لإيطاليا او السماح لهم باستخدام مطارات اليونان، مما يؤدي الى تهديد الإتصالات بين الجيش التركي والقوات البريطانية في مصر، ومنع مرور الأسطول البريطاني في بحر ايجة، والسيطرة على منفذ الدردنيل، وعزل تركيا عن اوربا من ثلاث جهات، لذا اقترح تشرشل على الحكومة التركية ان تعلن الحرب على دول المحور لإزالة تلك الأخطار المحدقة بها، واكد استعداد بلاده لإرسال عدة اسراب من الطائرات الحربية الى تركيا، وكذلك تجهيز تركيا بمئة مدفع لمقاومة الطائرات[٣٣].

وكتب تشرشل رسالة في ١٢ شباط ١٩٤١ بهذا الخصوص الى القائد البريطاني الفريق ويفل Wavell ومما جاء فيها: "٠٠٠ اذا استطاعت اليونان بمساعدة بريطانيا تعويق القوات الالمانية بضعة اشهر فسيزداد املنا باستمالة تركيا الى جانبنا"[٣٤].

وكذلك زار أنقرة وزير خارجية بريطانيا انذاك انتوني ايدن (Anthony Eden (١٩٤٠ – ١٩٤٥) والمشير السير جون ديل (٢٦ شباط – ١ اذار ١٩٤١) حيث تباحثا مع رئيس وزراء تركيا رفيق صايدام Saydam يحدوهما الأمل في تفعيل حلف البلقان بهدف اقامة جبهة مؤلفة من اليونان ويوغسلافيا وتركيا لطرد قوات المحور من منطقة البلقان، كما التقى ايدن برئيس وزراء تركيا في ١٨ اذار في قبرص الا ان المساعي البريطانية باءت بالفشل باستثناء تأكيد الأتراك بأنهم مستعدين للقتال في حالة تعرض بلادهم الى عدوان خارجي. واكدوا في الوقت نفسه انهم سوف لن يغامروا بزج جيشهم في تنفيذ اية خطط هجومية الا بعد تجهيز ذلك الجيش بمعدات حديثة[٣٥]. فضلاً عن انهم رفضوا استخدام القوات البريطانية للأراضي التركية في الدفاع عن اليونان[٣٦]. وهذا يعني انه في حالة موافقة الأتراك على المطالب البريطانية فان تركيا ستصبح طرفاً في تلك الحرب وبذلك تكون قد نقضت ما توصلت اليه مع المانيا في كانون الثاني من السنة نفسها، الأمر الذي يؤدي الى خلق رد فعل من جانب الأخيرة التي اخذت تميل كفة الحرب الى جانبها، لاسيما بعد الانتصارات الساحقة التي حققتها القوات الألمانية في بلغاريا ويوغسلافيا واليونان وجزيرة كريت خلال شهري شباط . حزيران ١٩٤١. وتوجه قوة المانية باتجاه شمال افريقيا[٣٧]. وهكذا اصبحت الجزر اليونانية في بحر ايجة وحتى القريبة من الساحل التركي تحت سيطرة الألمان. وكذلك الحال بالنسبة لتركيا اصبحت مطوقة بقوات المانية او بنفوذ سياسي الماني بحلول حزيران من السنة نفسها[٣٨].

وفي مثل تلك الظروف، وتجنباً لأي اعتداء الماني قد يقع على الأتراك، ابرم الطرفان الألماني والتركي في ١٨ حزيران ١٩٤١ في انقرة معاهدة صداقة وعدم اعتداء امدها ١٠ سنوات، أكدت على الاحترام

المتبادل بينهما وعدم الاضرار بمصالح الطرف الاخر وعدم اشتراك أي منهما في معاهدة مع دولة اخرى من شأنها الحاق الضرر بالاخرى. وتعهد الطرفان بمعالجة جميع القضايا المشتركة بينهما في المستقبل بروح الصداقة[٣٩].

أدت هذه المعاهدة الى حدوث رد فعل من قبل بعض الشخصيات البريطانية والرأي العام البريطاني. فبالنسبة للأولى فعلى الرغم من اطلاع السفارة البريطانية في انقرة على تفاصيل المباحثات الالمانية- التركية فقد عبر سفير بريطانيا في انقرة هوجيسين عن أسفه للتوصل الى مثل تلك المعاهدة، حيث لم يكن ما يبررها. وفي مساء اليوم نفسه عقد مؤتمراً صحفياً ومما ذكره بخصوص المعاهدة بأنها لا قيمة لها ولا تدل ابداً على فشل السياسة البريطانية[٤٠]. كذلك سببت المعاهدة جدلاً واسعاً في مجلس العموم البريطاني عندما تطرق اللورد وينترتون Winterton الى تلك المعاهدة ومما قاله بهذا الصدد: "... ان الاتراك وقعوا معاهدة مع ألد اعداء انكلترا، وكيف بإمكانها ان تكون في ذات الوقت صديق لعدوين؟"[٤١]. ورد عليه تشرشل قائلاً: "انه من غير المناسب الاستمرار بهذه الطريقة في المناقشة حول مصالح عامة (لبلد اخر). ويجب ان لا نسعى للتنبؤ بخط سياسة البلدان التي تواجه صعوبات بالغة، والتي لا توضح ولا ترغب بايضاح مواقفها الخاصة"[٤٢].

يتضح مما سبق ان تركيا حاولت بكل وسيلة او باخرى تجنب التورط في الحرب الدائرة منذ سنة ١٩٣٩ الى جانب دول الحلفاء التي كات تربطها مع تلك الدول تحالفاً أُبرم بعد اندلاع نيران تلك الحرب بمدة قصيرة او الى جانب دول المحور رغم محاولاتها في ضمها الى جانبها،

الا ان الانتصارات الساحقة التي حققتها قوات المحور على قوات الحلفاء

وفي جبهات عدة، لاسيما في البلقان القوقاز والشرق الأوسط التركية في الشهور الأخيرة من المرحلة الاولى من تلك الحرب، أدت الى اقتراب الخطر الألماني من الأراضي التركية، وبالتالي زيادة مخاوف الأتراك من احتمال اجتياح القوات الالمانية لتلك الاراضي، لذا وافق الأتراك على الدخول في مفاوضات مع الألمان وعقد معاهدة صداقة وعدم الاعتداء معهم في نهاية المطاف. ورغم حدوث ردود افعال من قبل بريطانيا، الا ان كبار قادتها ويأتي في مقدمتهم رئيس الوزراء تشرشل فسر الخطوة التركية بسبب الظروف الخاصة والمحيطة بتركيا. والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هل تستمر مجريات احداث تلك الحرب في المرحلة الثانية لصالح المانيا، ام ان اجتياز القوات الالمانية لأراضي حليفها الأتحاد السوفيتي بعد ابرام المعاهدة الألمانية التركية بـ (٤) ايام سيؤدي الى تطورات جديدة لأن الإقدام على مثل ذلك الفعل يمثل القشة التي قصمت ظهر البعير، نظراً لما آلت اليه الأمور من حيث الاختلال في التوازن بالنسبة للطرفين المتحاربين وهذا ما سيجيب عنه المبحث الثاني.

كان الدافع القوي الذي دفع المانيا الى عقد المعاهدة الأخيرة مع تركيا واضحاً، اذ انها كانت تنوي ابقاء تركيا على الحياد، وعزل الاتحاد السوفيتي تمهيداً لاحتلاله. وهذا ما حدث فعلاً بعد مرور ٤ ايام، حيث اجتازت القوات الالمانية حدود الاتحاد السوفيتي من ساحل بحر البلطيق الى سواحل البحر الاسود(٤٣).

ويكمن السبب الرئيسي الذي شجع هتلر على الإقدام على ذلك العمل ضد حليفه الاتحاد السوفيتي بالطموحات الألمانية بخصوص تركيا ومصلحتها في المضائق ودول البلقان. وكان واضحاً بان سحب تركيا بعيداً عن المعسكر البريطاني هو المطلب المسبق المهم لعمل المانيا ضد الاتحاد السوفيتي، غير ان كل النوايا الالمانية وطموحاتها بهذا الخصوص لم تكن مدرجة بما احتوته المعاهدة من نصوص(٤٤).

اعلنت تركيا حيادها عندما هاجمت المانيا الاتحاد السوفيتي في ٢٢ حزيران ١٩٤١، الا ان حيادها المعلن لم يمنعها من تحويل البلاد الى حليفة غير محاربة لألمانيا، وذلك من خلال خرقها لمواد معاهدة مونترو Montreux في ٢٠ تموز ١٩٣٦ عندما سمحت في ٩ تموز ١٩٤١ لقسم من السفن والبوارج الحربية الألمانية ومنها السفينة (سيفالكي) See Falke عبور المضائق الى البحر الأسود، وكذلك سفينة (ترفيزو) الايطالية التي قامت هي الاخرى بعبور المضائق الى البحر الاسود(٤٥).

وعلى أثر التطورات التي شهدتها الساحة الدولية في الأيام القليلة اللاحقة تريثت تركيا بعض الشيء في اندفاعها نحو تلبية المطالب

الالمانية، فبعد مرور يوم واحد على التوقيع على بروتوكول الضبط فلسنية (٤٠) العدد (١٠) كانون الثاني ٢٠١٣ وقعت بريطانيا والاتحاد السوفيتي في [illegible] معاهدة تحالف وتعاون كرد فعل على اجراء هتلر الأخير[٤٦].

أدت هذه المعاهدة الى حدوث رد فعل من جانب تركيا، بسبب مخاوفها من الاطماع السوفيتية، لاسيما في منطقة المضائق، مما زاد من توتر العلاقات البريطانية- التركية في البداية، الأمر الذي رحبت به المانيا[٤٧]. وذكر السفير الألماني في انقرة فرانزفون بابن Franz von Papen في مذكراته ان تدهور العلاقات ما بين الدولتين وصل الى الحضيض في تلك الاثناء[٤٨].

استغلت المانيا فرصة ذلك التردي في العلاقات بين بريطانيا وتركيا، اذ وافقت في ١٢ منه على تجهيز تركيا بكافة الأسلحة المتفق عليها سابقاً أي قبل التحالف البريطاني- التركي سنة ١٩٣٩، والتي كانت تشمل طائرات حربية من نوع "مسترشميدت" ومدافع ضخمة، كانت تركيا تنوي نصبها في المضائق لحمايتها[٤٩].

وبقصد ان تصبح تركيا "اكثر صداقة" لألمانيا وتسهل عملية مرور قواتها الى البلدان العربية وقناة السويس استخدمت المانيا وسيليتين اخريين، اولهما: ما كشف عنه النقاب عن الاطماع السوفيتية البعيدة المدى في السيطرة العسكرية على المضائق التركية التي كان يفصح عنها باستمرار وزير خارجية الاتحاد السوفيتي مولوتوف Molotov (١٩٣٩ - ١٩٤٩) خلال مدة التعاون الالماني- السوفيتي، وثانيهما: سعي الألمان الى إحياء نعرة الطورانية وتشجيعها في تركيا، وذلك من خلال عزم وزارة الخارجية الألمانية منح المناطق الجنوبية من الاتحاد السوفيتي- شبه جزيرة القرم وقفقاسيا- التي يسود فيها العنصر التركي، حكماً ذاتياً

وبمساعدة تركيا، وفعلاً لقيت هذه الدعوة اذاناً صاغية (٥٠). وقبل بعض أعضاء الحكومة التركية وكبار العسكريين منهم نعمان منمنجي اوغلو Menemencioglu السكرتير العام في وزارة الخارجية التركية وفوزي جقمق Cakmak رئيس اركان الجيش التركي(٥٠).

وعلى النقيض من ذلك فقد اظهرت بريطانيا والاتحاد السوفيتي، بعد ابرامهما المعاهدة الأخيرة بشهر واحد وبالضبط في ١٠ آب، حسن نيتهما تجاه تركيا، وذلك من خلال البيان المشترك الذي صدر في لندن، حيث تضمن قبول ضمني "لحماية تركيا المخلصة للمضائق". وتعهدهما بمساعدة تركيا في حال وقوع أي اعتداء عليها. واعادتا التأكيد في اخلاصهما لمعاهدة مونترو. كما طمأنتا تركيا بأن ليس لديهما أي نوايا عدائية او مطالب بخصوص مضيق الدردنيل. وانهما ستحترمان وحدة اراضي الجمهورية التركية. وتتفهمان على نحو تام رغبة الحكومة التركية بعدم الانجرار الى الحرب(٥١). فضلاً عن ذلك الرسالة التي وجهها تشرشل الى الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤١ فحواها ان بريطانيا لا ترغب في الوقت الحاضر انضمام تركيا الى الحرب ومشاركتها بشكل فعال عن طريق فتح جبهة جديدة كون بريطانيا منشغلة في مناطق اخرى. اما في حالة انضمام تركيا الى الحرب فستكون بريطانيا مجبرة على ارسال قوات عسكرية الى تركيا بشكل يتناسب مع الأهداف والمصالح التركية، فضلاً عن ارسال اسطول جوي يتراوح ما بين ٢٠- ٣٠ سرباً من الطائرات الحربية(٥٢).

وفي كانون الأول ١٩٤١ شهد العالم حدثين مهمين كان لهما تأثير قوي على الموقف التركي الجديد من حيث مقاومة أي عدوان تتعرض له

تركيا، اولهما: اندحار القوات الالمانية على مقربة من موسكو، الأمر الذي

مرحلة جديدة تغير فيها ميزان القوى لصالح الحلفاء[٥٣]. كما ان الموقف التركي المحايد من تلك الحرب اخذ يتراجع وان كان بشكل بطيء لصالح الحلفاء، نظراً للإخفاقات المتلاحقة للقوات الألمانية في الأراضي السوفيتية وميلان كفة الحرب لصالح الحلفاء ايضاً، لاسيما بعد ان ادرك القادة الأتراك الامكانيات الهائلة للولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً، اذ كانت تركيا قد شملت بالمساعدات العسكرية في ٤ كانون الأول ١٩٤١ وفق "قانون الإعارة والتأجير الصادر في ١ آذار من تلك السنة، وأعلن روزفلت بهذا الخصوص في تصريح له قائلاً: "ان الدفاع عن تركيا يعد امراً حيوياً وضرورياً للدفاع عن أمن الولايات المتحدة الأمريكية"[٥٤].

اكدت بريطانيا من جانبها ايضاً على ضرورة تقوية تركيا عسكرياً، وقد افصح عن ذلك تشرشل من خلال الرسالة التي وجهها الى وزير الخارجية ايدن في ١٣ ايار ١٩٤٢ التي كشفت عن البرنامج البريطاني لتسليح تركيا، وذلك من خلال موافقة الحكومة البريطانية على تجهيز تركيا بألف دبابة وألف مدفع مقاوم للطائرات والدبابات فضلاً عن اسلحة خفيفة. وحثه على ضرورة الإسراع بتلك المهمة عن طريق انتاج تلك الأسلحة محلياً او الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية، لأن الاسراع بتلك المهمة من شأنها حفاظ تركيا على موقفها المحايد من الحرب خلال صيف السنة نفسها، ومن ثم اصطفافها الى جانب الحلفاء في ربيع السنة اللاحقة على حد تعبير تشرشل[٥٥].

وفعلاً استلمت تركيا من بريطانيا الدفعة الأولى من تلك الأسلحة، فضلاً عن بضع سفن حربية صغيرة في اواخر ايار ١٩٤٢[٥٦].

وعلى اثر وفاة رئيس الوزراء التركي رفيق سعيد في عام ١٩٩٧ تعهد كل من تموز كلف رئيس الجمهورية أينونو، شكري سراج اوغلو لتسنم منصب رئيس الوزراء وعين نعمان منمجي اوغلو وزيراً للخارجية. واكد سراج اوغلو من خلال الكلمة التي القاها في المجلس الوطني التركي الكبير في آب بمناسبة تسنمه ذلك المنصب بأنه اذا ما تعرضت بلاده الى هجوم خارجي، ويؤدي ذلك الى انتهاك استقلال اراضيها فان الاتراك سيقاتلون الى اخر رجل، وان تركيا سوف لن تغامر بأي مغامرة خارج حدودها. وتسعى بكل الوسائل لتبقى خارج دائرة الحرب ومحافظة على حياديتها. كذلك اكد على ان حكومته ستبقى حريصة على تنفيذ اتفاقياتها مع بريطانيا وعلى معاهدة الصداقة التركية – الألمانية[٥٧].

شهدت مجريات الحرب في ايلول تغييراً في موقف الأتراك من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بسبب لهجتهما المؤيدة للاتحاد السوفيتي وبشدة في الصحافة الانكلو – امريكية، نظراً للانتصارات التي حققتها القوات السوفيتية على القوات الالمانية في ذلك الوقت. فموجة الحماسة التي شعرت بها الدول الاوربية ازاء المقاومة البطولية للسوفييت خلقت موجة معاكسة من الخوف من المقاصد الانكلو – امريكية سادت بين الاتراك. فعلى سبيل المثال لا الحصر ان البيان الامريكي الذي نشر في الصحف الامريكية بأن للاتحاد السوفيتي الحرية التامة للمرور في المضائق التركية قد فُسر بأنه يقصد به اتفاق سري سيكون بديلاً عن اتفاقية مونترو. كما لقي نشر خارطة اوربا ما بعد الحرب من قبل بروفسور امريكي في الجغرافية والتي استبعدت تراقيا Thrace التركية رد فعل قوي من قبل الصحافة التركية[٥٨].

وإذا كان سبب التحالف قد [illegible] لا يحظى بشعبية كبيرة نوعاً ما لدى الأتراك من خلال الالتقاء المؤقت للمصالح الانكلو . امريكية والسوفيتية، الا انه مع ذلك لم تفوت دعاية التحالف أي فرصة في الافصاح للاتراك بان الاتحاد السوفيتي كان قد ضعف إثر احتلال اراضيه من قبل القوات الالمانية بحيث انه لم يعد يشكل تهديداً لتركيا، في حين ان الجيوش الألمانية المنتصرة في الجبهة شمالي تركيا هي التي تمثل تهديداً حقيقياً كونها طوقت تركيا بشكل جزئي[٥٩].

وعلى اثر اندحار القوات الألمانية في ستالينغراد وشمالي افريقيا في تشرين الأول ١٩٤٢ كانت الحيادية الصارمة هي النظام السائد في موقف تركيا. ولإدامة هذا الموقف اتخذت الحكومة التركية عدة اجراءات، منها استمرار حالة الطوارئ في تراقيا. وعزل اجزاء واسعة من البلاد على انها مناطق عسكرية، والاستمرار في الانفاق على جيش قوامه مليون رجل تقريباً وهذا ما شكل عبئاً على الميزانية التركية مما قاد الحكومة التركية الى اصدار المزيد من سندات القروض، كما فرضت رقابة مشددة على الصحافة التركية[٦٠]. لكن في الطرف المقابل ازداد ضغط الحلفاء تدريجياً على تركيا لانضمامها الى الحرب إثر الأنتصارات التي حققوها على القوات الألمانية[٦١]. ففي الشهر نفسه ارسل كل من روزفلت وستالين رسالة الى تشرشل تضمنت مشاطرتهما رأي تشرشل بشأن ضرورة انضمام تركيا الى الحرب في موعد اقصاه ربيع ١٩٤٣ بهدف فتح جبهة في منطقة البلقان والاستفادة من الاراضي التركية. وكذلك المحافظة على وحدة الأراضي التركية. واضاف روزفلت ان هيئة

الأركان العامة لكلا الدولتين– الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد

السوفيتي – تستطيع القيام بدراسة الخصوصية (في الحالة) مهاجمة القوات الالمانية المرابطة في البحر الاسود والحصول على الدعم التركي اولاً[٦٢].

وضع تشرشل تركيا في حساباته بشكل جدّي على أثر تلك الرسالة. ففي كانون الأول ١٩٤٢، اعربت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية عن استعدادهما تجهيز تركيا بـ (٢٠٠) دبابة مقابل دخولها الحرب الى جانب الحلفاء[٦٣]. وبدأت قيادة الشرق الأوسط البريطانية منذ اواخر السنة نفسها وما تلاها تعمل على اعادة تجهيز وتحديث الجيش التركي بمعدات حربية وإن اقتصر ذلك على معدات حربية قديمة، وكذلك تحديث القوة الجوية التركية عن طريق بناء سلسلة من المطارات الحديثة الحيوية بالنسبة للاستراتيجية التركية المستقبلية سواء الدفاعية منها او الهجومية. وتشييد عدد من الطرق الجيدة والتي كانت مقتصرة في السابق على ممرات بسيطة، فضلاً عن ارسال خبراء بريطانيين للتعاون مع الجيش التركي[٦٤].

والجدير بالذكر ان قيادة الشرق الأوسط استهدفت من وراء ذلك كله تحقيق هدف خفي وفقاً للخطة التي وضعها تشرشل لاجتياح دول البلقان عن طريق تراقيا التركية وكذلك الاستحواذ على جزر الدوديكانيز وبحر ايجة بعد طرد القوات الالمانية منها كخطوة لطرد القوات الأخيرة وكذلك الإيطالية من مناطق اخرى من اوربا[٦٥].

المبحث الثالث: العلاقات البريطانية– التركية في المرحلة الاخيرة من الحرب العالمية الثانية (كانون الثاني ١٩٤٣– ١٩٤٥)

ادت الانتصارات السريعة وغير المتوقعة التي حققها المحور على جبهة القوقاز، كانوا الحلفاء على توازن القوى في الأونة الأخيرة على رجحان كفة الحلفاء من جهة، وعروض الحلفاء التسليحية لتركيا من جهة اخرى الى ظهور اولى بوادر تحول تركيا في سياستها الخارجية باتجاه تعزيز علاقاتها مع بريطانيا منذ اوائل سنة ١٩٤٣. ففي ١٣ كانون الثاني زار وفد عسكري تركي لندن بهدف زيارة عدد من المؤسسات البحرية والجوية العسكرية[٦٦].

واعقب ذلك الزيارة التي قام بها تشرشل الى تركيا وبرفقته عدد من الدبلوماسيين والعسكريين في ٣٠ من الشهر نفسه لاقناع تركيا في انضمامها الى الحرب الى جانب الحلفاء وفق ما تم التوصل اليه في مؤتمر الدار البيضاء (١٤-٢٦ كانون الثاني) من تلك السنة[٦٧]. واختار تشرشل ولاية أدنة Adana الواقعة جنوب غربي تركيا لأسباب امنية، حيث عقد الطرفان البريطاني والتركي برئاسة رئيس الجمهورية اينونو ورئيس الوزراء سراج اوغلو ووزير الخارجية نعمان منمجي اوغلو ورئيس اركان الجيش فوزي جقمق وغيرهم عدة اجتماعات ما بين (٣٠ -٣١ كانون الثاني)[٦٨] وسلّم تشرشل مذكرة لإينونو اكدت على ضرورة اصطفاف تركيا مع الحلفاء ما دامت المانيا تخسر الحرب لا محالة، لكن اينونو اكد على استمرار الموقف الحيادي لتركيا من تلك الحرب مبرراً ذلك في اولاً: النقص الشديد الذي يعاني منه الجيش التركي من الأسلحة الحديثة، ثانياً: تحسباً لاجتياح القوات السوفيتية دول البلقان ومن ثم تحقيق المطامع السوفيتية التقليدية في تركيا، وثالثاً: توقعاً لهجوم القوات الالمانية المتمركزة في جزر بحر ايجة على تركيا[٦٩]. وردّ عليه تشرشل بأن بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية مستعدتان وفق ما تم التوصل اليه في مؤتمر الدار البيضاء على تجهيز تركيا بأحدث الأسلحة والتي ستتضمن ٣٥٠

دبابة و ٣٠٠ مدفع مضاد للطائرات مختلفة و ١٥ قاطرة مع ٤٠٠ شاحنة[٧٠]، فضلاً عن ٢٥ سرباً من الطائرات الحربية[٧١] مقابل وقوف تركيا الى جانب الحلفاء[٧١].

وفيما يتعلق بتقدم القوات السوفيتية نحو دول البلقان فقد أزال تشرشل مخاوف تركيا وذلك بفتح جبهة جديدة في البلقان تستطيع من خلالها القوات البريطانية الوصول الى تلك المنطقة قبل القوات السوفيتية وبالتالي الحاق الهزيمة بقوات المحور[٧٢]. واكد تشرشل ايضاً بأن الحكومة السوفيتية ابدت استعدادها لإقامة علاقات سلمية وودية مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، حيث بوسع الدولتين تقديم الكثير من المساعدات الاقتصادية للاتحاد السوفيتي الذي هو بأمس الحاجة اليها بسبب ما لحق به من دمار إثر اجتياح القوات الألمانية للأراضي السوفيتية. وكذلك بإنشاء منظمة دولية بعد انتهاء الحرب تتولى مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وستكون اقوى من عصبة الأمم[٧٣].

انتهت المفاوضات البريطانية– التركية في ٣١ كانون الثاني ١٩٤٣ دون اقناع تركيا في دخولها الحرب الى جانب الحلفاء، لكن اهم ما تم التوصل اليه هو الاتفاق العسكري بين القادة العسكريين لكلا الجانبيين والذي تضمن تزويد تركيا بما تحتاجه من اسلحة حديثة، واعداد الخطط اللأزمة لتعزيزها بالقوات البريطانية في حالة دخولها الحرب[٧٤].

غيرت بريطانيا من نهجها في هذه المرحلة تجاه تركيا. فبعد مؤتمر أدنة اتبعت اسلوب الضغط على تركيا بهدف اصطفافها الى جانب الحلفاء.

ففي ١٦ نيسان وصل الى انقرة الجنرال ويلسن Wilson واجرى مباحثات مع رئيس وزراء تركيا سراج اوغلو وبحضور سفير بريطانيا في انقرة هوجيسين، إثر فشل المباحثات العسكرية البريطانية . التركية التي كانت قد جرت في

شباط من السنة نفسها. وأوضح [illegible] لسراج اوغلو بأن بريطانيا لا ترغب لحد الآن في انضمام تركيا الى الحرب باستخدام اساليب الضغط عليها، لكن عندما يحين الوقت في ايلول القادم فإن تركيا ستدخل الحرب بشكل طوعي وبخلاف ذلك سيصدر الحلفاء امراً يتعلق باستخدام الحلفاء الأراضي التركية بهدف التعجيل من انتهاء الحرب. اما هوجيسين فأوضح لسراج اوغلو بأن امام تركيا خيارين إما ان تشارك في الحرب او تبقى وحيدة ومنعزلة عن عالم ما بعد الحرب[٧٥].

ومن خلال المباحثات التي جرت في واشنطن خلال (١٢ – ٢٥ ايار) بين تشرشل وروزفلت بشأن سير العمليات الحربية في مختلف الجبهات تطرق تشرشل الى مسألة انضمام تركيا الى الحرب ايضاً. واوضح لروزفلت بأن من اهم المزايا في حالة إبعاد ايطاليا من الحرب هي ازالة المخاوف التركية من المطامع الايطالية في شرقي البحر المتوسط ومن ثم اجبار تركيا على استخدام اراضيها لاقامة قواعد جوية فيها وبدعم امريكي – سوفيتي، وانه في حالة رفض تركيا لذلك فمن الممكن اجراء ضغوط قوية ومشتركة عليها من اجل الحصول على تحرك تركي يتناسب مع هذا الاتفاق[٧٦].

وفعلاً لقي المقترح البريطاني تجاوباً من قبل تركيا من حيث قدوم رجال سلاح الطيران الملكي البريطاني الى انقرة وهم متنكرين، لأن الحكومة التركية كانت تخشى من قيام القوات الالمانية بقصف استانبول على سبيل الانتقام من الاجراء التركي[٧٧]. كما ساعدت تركيا القوات

البريطانية التي اغتنمت فرصة استسلام ايطاليا في ٨ ايلول ١٩٤٣ التي احتلت جزر الدوديكانيز، الا ان ذلك لم يستمر طويلاً، اذ تمكنت القوات الالمانية المتفوقة جواً من الحاق الهزيمة بالقوات البريطانية، واجبرتها على الانسحاب، حيث امدتهم تركيا بالمؤن وساعدتهم على الانسحاب[٧٨]. ومما

يؤكد حقيقة تفوق الألمان في [illegible] ما ذكره فون (بابن) في مذكراته من ان الطائرات القاصفة الألمانية كانت تحلق يومياً على مقربة من اجواء استانبول وإزمير فيري سكانهما اعمالها الانتقامية[٧٩].

ويعلق تشرشل على هذه الحالة في مذكراته ما يأتي: "لقد ركزت في محادثاتي مع الزعماء الاتراك على استمالتهم للدخول الى جانبنا في الحرب في خريف ١٩٤٣ بعد انهيار ايطاليا ولعل السبب الذي جعلهم يتمسكون بحياد بلادهم يعود لفشلنا في الحركات التي جرت في بحر ايجة"[٨٠].

واصل الحلفاء دبلوماسية الضغط على تركيا في سبيل زجها في الحرب في مدة اقصاها نهاية تلك السنة وذلك من خلال المؤتمر الذي عقد في موسكو في تشرين الاول من تلك السنة بهدف الاستفادة من قواعدها الجوية والبحرية لتحقيق نصر مبكر. وكان الأتراك قلقين مما توصل اليه المجتمعون دون علمهم. وعدّوا ذلك مناقضاً لاتفاقاتهم السابقة مع بريطانيا[٨١]. وبناءً على طلب من الحكومة التركية دعي وزير خارجيتها نعمان منمنجي اوغلو الى القاهرة لمقابلة نظيره البريطاني ايدن ومن خلال مباحثاتهما التي استمرت ما بين (٥- ٧ تشرين الثاني ١٩٤٣) طرح ايدن ما تم التوصل اليه في مؤتمر موسكو وفوائد انضمام تركيا الى الحرب، لكن منمنجي اوغلو رفض ذلك المقترح وذكر له بأن هناك اسباب عسكرية وسياسية يجب توضيحها قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن

الحرب، وبخاصة ما يتعلق منها بتجهيز الجيش التركي بمعدات عسكرية حديثة ليكون متواكباً مع أي حالة طارئة. وكذلك ان لا يكون دخول تركيا الى الحرب مجرد استخدام اجوائها وقواعدها البحرية، بل يجب تعيين مهام محددة للجيش التركي. وفيما يخص السبب السياسي فقد الزم منمنجي اوغلو

تواصلت الضغوط على تركيا من قبل الحلفاء لتحقيق الهدف نفسه، ففي اواخر تشرين الثاني تلقى اينونو دعوة شخصية من روزفلت وتشرشل لحضور مؤتمر في القاهرة. وكان اينونو متردداً في تلبية تلك الدعوة لقناعته من انه سيواجه هناك قرارات قد سبق اتخاذها من قبل الحلفاء في مؤتمر طهران (٢٨ تشرين الثاني- ١ كانون الاول ١٩٤٣) بضمنها دخول تركيا الى الحرب في موعد اقصاه ١٥ شباط ١٩٤٤. وان قبول تركيا بذلك القرار سيسمح لقوات الحلفاء باستخدام القواعد البحرية والجوية التركية من دون تعيين أي دور خاص للقوات التركية[٨٣]. ومع ذلك فقد عقد المؤتمر خلال (٤- ٦ من كانون الأول ١٩٤٣) وبحضور اينونو. وبعد تدارسه الوضع السياسي العام مع تشرشل وروزفلت اخذين بنظر الاعتبار المصالح المشتركة لبلدانهم. وتطابق مصالح واراء الولايات المتحدة وبريطانيا مع مصالح واراء الاتحاد السوفيتي، والعلاقة التقليدية بين القوى الثلاث وتركيا فقد وعد اينونو بدخول تركيا الحرب في الاول من نيسان ١٩٤٤ شرط ان تجهز دول الحلفاء الجيش التركي بمعدات حربية متطورة للرد على أي هجوم الماني محتمل[٨٤].

ابلغت الحكومة التركية دول الحلفاء بأن القرار الذي اتخذ في هذا المؤتمر لن يتغير، لكنها طلبت عقد اجتماع مشترك لهيئة الاركان

لمراجعة الوضع العسكري قبل اعلان الحرب. ففي كانون الثاني ١٩٤٤ وصل وفد عسكري بريطاني برئاسة المارشال السر هارولد الكسندر Harold Alexander الى انقرة، وادرك ذلك الوفد بعد مباحثات مع وفد عسكري تركي برئاسة رئيس اركان الجيش فوزي جقمق بأن الجيش التركي غير قادر على

القيام بأي حرب هجومية بالمعدات المتاحة الدنيا (٩٩) وكذلك كان من المستحيل الاقطار لمدة اطول بسبب الحاجة الملحة لصياغة ووضع خطط اخرى لفتح جبهة جديدة في الجنوب[٨٥]. مما يعني ذلك احباط كبير بالنسبة لتشرشل وروزفلت برغبتهما في ضم تركيا الى جانب الحلفاء بهدف شن هجوم من الجنوب على القوات الالمانية المرابطة في منطقة البلقان من جهة. وان تركيا سوف لن تتفاوض مع بريطانيا مرة اخرى ما لم تف بكافة وعودها بشأن تزويدها بالأسلحة التي اتفق عليها في اجتماع أدنة من جهة اخرى[٨٦].

كان الرد البريطاني قوياً. ففي ٣ شباط ١٩٤٤ سحبت الحكومة البريطانية بعثتها العسكرية من تركيا[٨٧]. والجدير بالاشارة هنا ان الاستحضارات لعملية الانزال المقررة في سواحل سلانيك في ١٥ شباط شملت الاستعدادت لمشاركة القوة الجوية ايضاً، الا ان هذه المحاولة لم تنجح بسبب عناد الاتراك الذين أثروا التريث قبل الاقدام على المشاركة في الحرب، الأمر الذي ادى الى فشل تلك العملية وبالتالي مهاجمة الصحافة البريطانية حكومتها إثر فشلها دبلوماسياً وعسكرياً في تنفيذ تلك الخطة[٨٨]. كما اصدرت الحكومة البريطانية في ٢ اذار قراراً بوقف تصدير الأسلحة الى تركيا[٨٩]. وهكذا وصلت العلاقات البريطانية- التركية الى اسوأ حالاتها.

لم تمض سوى ايام قلائل على ذلك القرار حتى تراجعت الحكومة التركية بعض الشيء عن موقفها بشأن مشاركتها في الحرب، وهذا ما عبر عنه وزير خارجيتها نعمان منمنجي اوغلو في ٧ اذار، اذ أكد استعداد بلاده على خوض الحرب في حالة ايفاء بريطانيا بوعودها السابقة بشأن تزويدها بمعدات عسكرية تكون عن طريقها قادرة على خوض حرب هجومية[٩٠].

ونظراً لتطورات الاحداث داخل تركيا وخارجها (ضغوط ...) الحكومة التركية الى التراجع عن مواقفها السابقة من الحرب من الحلفاء، فعلى الصعيد الداخلي بدأ الدبلوماسيون الألمان في تركيا منذ مطلع الشهر نفسه يفرون من وظائفهم ويلتحقون بالحلفاء[٩١].

أما على الصعيد الخارجي، فقد أثار التقدم السريع للقوات السوفيتية باتجاه البلقان واقترابها من الحدود التركية مخاوف الأتراك والحلفاء، لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة على حد سواء من سيطرة تلك القوات على البلقان، وبالتالي تحقيق مطامعها في المضائق التركية[٩٢].

شجعت هذه التطورات بريطانيا والولايات المتحدة على مواصلة ضغوطهما مرة اخرى على تركيا التي اظهرت تجاوباً اكثر من السابق بعد ان مالت كفة الحرب لصالح الحلفاء ايضاً. ففي ٩ نيسان ١٩٤٤ طلب وزير خارجية الولايات المتحدة كورديل هول Gordel Hall من جميع الدول المحايدة قطع علاقاتها التجارية مع المانيا. وطبقاً لذلك قدم السفير الامريكي ستينهارد Stenihard ونظيره البريطاني هوجيسين في انقرة مذكرة مشتركة في ١٤ نيسان الى الحكومة التركية طالباً فيها وقف تلك الحكومة لصادراتها من المواد الاستراتيجية والتي كان يقصد بها الكروم، نظراً لحاجة الصناعة الحربية الألمانية لتلك المادة، وإنه في حالة عدم

التزام تلك الحكومة بذلك فسيتم فرض حصار على تركيا من قبل دول الحلفاء. ولم يقف الأمر عند هذا الحد لا بل ان كلا السفيرين اقترحا على حكومتيهما هدم الجسرين المقيمين على نهر مريج Meric – الذي يفصل الحدود التركية – البلغارية– بقنابل مدمرة في حالة عدم قيام تركيا في التحرك بالشكل المطلوب باتجاه الحلفاء، حيث كانت معظم صادرات الكروم التركي تمر عبر الجسرين الى ألمانيا[٩٣].

وفي ٢ نيسان ١٩٤٤ اعلن وزراء خارجية تركيا سراج اوغلو ان الحكومة التركية ستوقف شحنات الكروم الى المانيا واعلنت البيان الأتي بهذا الخصوص: "وفقاً لمعاهدتنا مع بريطانيا العظمى (١٩ تشرين الأول ١٩٣٩) فإننا لسنا حياديين، وبالتالي فمن الضروري بالنسبة لنا ان نعد مذكرة الحلفاء على انها لا تكون للمحايد، لكن الى حليف بريطانيا والحلفاء"[٩٤]. علماً بأن الحكومة التركية لم تطبق ذلك القرار إلا في أيار ١٩٤٤ وهو تاريخ نفاذ المعاهدة التركية- الألمانية الخاصة بتصدير مادة الكروم والتي ابرمت في اوائل تشرين الأول ١٩٤٣، بهدف تصدير اكبر كمية ممكنة من تلك المادة الى شريكتها الرئيسية في مجال التبادل التجاري[٩٥]. وهكذا خرقت الحكومة التركية اتفاقها مع نظيرتها الألمانية ولم تجدد ذلك الإتفاق فيما بعد.

وبهدف اخماد المعارضة داخل الحكومة التركية بسبب السياسة الخارجية التي انتهجتها تلك الحكومة في الأونة الأخيرة، فقد استغلت الحكومة البريطانية مسألة سماح الحكومة التركية لبعض من السفن الحربية الألمانية وهي متنكرة بشكل سفن تجارية في ٥ حزيران ١٩٤٤ وقدمت احتجاجاً لدى نظيرتها التركية بسبب خرق تركيا لبنود اتفاقية مونترو[٩٦]. وعلى اثر ذلك أُجبر وزير خارجية تركيا نعمان منمنجي اوغلو – الذي عدّ من اشد المؤيدين لألمانيا ليس فقط من قبل صحافة الحلفاء فحسب، بل ايضاً من قبل الأتراك المتنفذين، على الاستقالة في ١٥ من الشهر نفسه وحل محله سراج اوغلو مرة اخرى وبشكل مؤقت[٩٧].

وفي اليوم نفسه اصدرت الحكومة التركية قراراً منعت بموجبه مرور السفن الحربية الألمانية عبر المضائق التركية، واخضعت حتى المدنية منها للتفتيش قبل دخولها الى تلك المضائق. واذاعت وكالة انباء الأناضول في

اليوم نفسه ايضاً ان الاجراءات الأخيرة للحكومة التركية جاءت بسبب ضغطها على "علاقات تركيا المتميزة مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[٩٨]. وأعقب ذلك استقالة رئيس اركان الجيش التركي فوزي جقمق من منصبه الذي كان هو الأخر من المؤيدين لألمانيا ومن اشد المعارضين لمشاركة تركيا في الحرب، نظراً لعدم مقدرة الجيش التركي المشاركة في حرب بسبب عدم امتلاكه اسلحة حديثة كافية لشن حرب هجومية[٩٩]، علماً ان جقمق كان من العسكريين القدامى واحد رفاق مصطفى كمال اتاتورك وذو خبرة عسكرية.

استغل الحلفاء تلك التطورات من جهة وانتصاراتهم المتتالية على الجبهة الغربية، اذ غزت جيوشهم ايطاليا، وكذلك نجاح الانزال الجوي في نورماندي على سواحل فرنسا وتقدم القوات السوفيتية في اوربا الشرقية من جهة اخرى، لمواصلة ضغوطهم على الحكومة التركية[١٠٠]، ففي ١٣ حزيران وجه السفير البريطاني في انقرة الى وزارة الخارجية التركية مذكرة طلب فيها قطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا. وجدد ذلك الطلب اثناء مقابلته لسراج اوغلو في الثلاثين من الشهر نفسه. وكان رده في ذلك انه من الصعب جداً الاقدام على مثل تلك الخطوة دون موافقة المجلس الوطني التركي الكبير وهيئة اركان الحرب[١٠١]. والجدير بالذكر ان

تشرشل كان قد ابلغ الحكومة السوفيتية بمضمون تلك المذكرة من خلال الرسالة التي وجهها الى ستالين في ١٢ تموز ١٩٤٤ وبالفائدة المتوخاة من اقدام تركيا على مثل تلك الخطوة والتي تصب في صالح الحلفاء كون ذلك سيترك اثاراً سلبية على النفسية الألمانية[١٠٢].

اعترضت الحكومة السوفيتية على صيغة الطلب البريطاني، وذلك من خلال رد ستالين على تلك الرسالة في ١٥ تموز ١٩٤٤ كونه اقتصر على

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة التركية وافقت على المذكرة البريطانية مبدئياً من خلال اللقاء الذي كان قد جرى بين سراج اوغلو وسفيري بريطانيا والولايات المتحدة في ٣ تموز ١٩٤٤ في انقرة شرط حصول تركيا على ضمانات بريطانية وامريكية بشأن معاملتها كدولة حليفة، وحصولها على معدات حربية، وتصريف بضائعها وتوفير ما تحتاجه تركيا من بضائع[١٠٤].

كان رد فعل المانيا قوياً على الحكومة التركية في حالة موافقتها رسمياً على تلك المذكرة وذلك من خلال المقابلة التي اجراها السفير الألماني فون بابن في انقرة مع سراج اوغلو في ٢٨ تموز، حيث أنذره بأوخم العواقب في حالة اتخاذ تركيا مثل ذلك القرار. وكذلك فإنه قابل الرئيس التركي اينونو بخصوص ذلك في ١ آب لكن دون جدوى، لأن ضغط الحلفاء كان الأقوى[١٠٥].

وبعد مرور يوم واحد فقط اتخذت الحكومة التركية قراراً يقضي بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع المانيا[١٠٦].

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، لا بل ان تلك الحكومة عبرت عن ميلها الى دخول الحرب مباشرة، لكن الحكومة البريطانية كان موقفها مغايراً من مشاركة تركيا في الحرب في ذلك الوقت نظراً لاختلاف وجهة نظر الحكومة السوفيتية مع نظيرتيها البريطانية والأمريكية بهذا الخصوص من جهة كون ذلك يتطلب ارسال المزيد من الأسلحة لتلبية المطالب التركية في حين ان القوات البريطانية كانت بأمس الحاجة اليها في جبهات اخرى من جهة اخرى[١٠٧].

وتعبيراً عن حسن نية الحكومة التركية تجاه دول الحلفاء فقد وافقت في ١٢ كانون الثاني ١٩٤٥ على نقل المؤن والمساعدات العسكرية من دول

الحلفاء الى الاتحاد السوفيتي من المضائق التركية وهذا ما ادى الى اختصار المدة التي كانت تحتاجها دول الحلفاء لنقل تلك الامدادات الى

الاتحاد السوفيتي عبر الأراضي الايرانية[١٠٨].

وبلغت العلاقات البريطانية التركية ذروتها عندما استجابت الحكومة التركية للقرار الذي اتخذ في مؤتمر القرم (يالطا)[١٠٩] Yalta (٤ . ١١ شباط ١٩٤٥) من قبل دول الحلفاء، اذ أبلغ السفير البريطاني في انقرة وزير خارجية تركيا بذلك القرار في ٢٠ شباط الذي نص: "ان كل دولة تعلن الحرب على دول المحور قبل ١ آذار من السنة نفسها سيسمح لها بحضور مؤتمر يعقد في سان فرانسيسكو للتحدث بشأن تأسيس منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم"[١١٠].

وفي ٢٣ شباط ١٩٤٥ قرر المجلس الوطني التركي الكبير اعلان الحرب على دول المحور ابتداءً من ١ آذار، علماً ان تركيا لم تشترك فعلاً في تلك الحرب[١١١].

وعلى أثر ذلك دعيت تركيا رسمياً من قبل دول الحلفاء بعد مرور اربعة ايام على حضور مؤتمر في سان فرانسيسكو واحتلت مكاناً بين الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة[١١٢].

المبحث الرابع: العلاقات الاقتصادية البريطانية- التركية سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥

شهدت العلاقات الاقتصادية البريطانية- التركية تحسناً في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، لاسيما بعد مرور يوم واحد على ابرام الاتفاق الثلاثي وبالضبط في ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٩، حيث الحقت اتفاقية

مالية واقتصادية بذلك الاتفاق [illegible] على تقديم قروض لبريطانيا . فرنسي شرك لتركيا بقيمة ٥٦,٢٥٠ [illegible] ون ليرة تركية ثلاثة اخماسه من فرنسا لشراء معدات عسكرية من بريطانيا وفرنسا على ان يتم تسديده خلال ٢٠ سنة وبفائدة ٤%. وكذلك قرض اخر بقيمة ١١٥,٦٢٥ مليون ليرة تركية لدفع الحجز عن الأرصدة التركية المجمدة ويسدد خلال ٢٠ سنة ايضاً وبفائدة ٣%[١١٣].

وفي اليوم نفسه عقدت اتفاقية تجارية بريطانية- تركية في لندن أمدها سنتان، وبموجبها تعهدت بريطانيا شراء ٢٠٠ الف طن من معدن الكروم التركي سنوياً. فضلاً عن شراء منتجات زراعية تركية بقيمة ١٢,٥٠٠ مليون ليرة تركية. وبناءً على ذلك قررت الحكومة التركية وقف تصدير معدن الكروم الى المانيا ابتداءً من ٢٦ من الشهر نفسه[١١٤].

شهدت السنة نفسها زيادة ملحوظة في حجم الصادرات التركية الى بريطانيا قياساً بسنة ١٩٣٨، فقد بلغت قيمتها ١٦,٨ مليون ليرة تركية، بينما كانت ٤,٩ مليون ليرة سنة ١٩٣٨، في حين شهدت الصادرات البريطانية الى تركيا انخفاضاً الى اكثر من النصف قياساً بسنة ١٩٣٨ ايضاً، فقد بلغت ٧,٤ مليون ليرة، بينما كانت ١٦,٨ مليون ليرة[١١٥]. علماً بأن اهم المواد التي كانت تصدرها تركيا الى بريطانيا تتمثل بخامات الكروم والنحاس والقصدير والرصاص والمنتجات الزراعية مثل التبغ والأفيون والفواكه المجففة والقطن والفستق والبندق، في حين ان أهم المواد التي كانت تستوردها من بريطانيا هي المنسوجات القطنية والصوفية والمواد الغذائية والفحم الحجري والمكائن والعدد الصناعية والسلع الانتاجية[١١٦].

وتبدو الأرقام التي ذكرت قليلة قياساً بحجم التبادل التجاري بين المانيا وتركيا في سنة ١٩٣٩، اذ بلغ مجموع استيرادات تركيا من المانيا ٦٠,١

مليون ليرة تركية، في حين قدر حجم الصادرات التركية الى ألمانيا ٤٧,٥ مليون ليرة تركية[١١٧].

وبهدف تسهيل معاملات التبادل التجاري بشأن المنتجات التركية التي كانت تصدر الى الأسواق الألمانية والتي توقف تصديرها بسبب الحصار الذي فرض على ألمانيا من قبل الحلفاء، فقد أسس مكتب تجاري بريطاني–فرنسي مشترك في كانون الثاني ١٩٤٠ تولى مهمة شراء تلك المنتجات، لاسيما الفاكهة منها ونقلها عبر دول البلقان الى بريطانيا وفرنسا[١١٨]. وكذلك قدمت الحكومة البريطانية لنظيرتها التركية قرضاً أطلق عليه "قرض استقرار العملة" بلغ ١٣١,٢٥٠ مليون ليرة تركية[١١٩]. وأعقب ذلك تأسيس شركة تجارية بريطانية في نيسان من تلك السنة وبرأسمال مقدم من قبل خزانة الحكومة البريطانية، الهدف منها تشجيع وتطوير التعاون التجاري بين بريطانيا من ناحية وتركيا ودول اخرى في جنوب شرق اوربا من ناحية اخرى. وفي الوقت نفسه فإن شركات بريطانية اخرى والمتخصصة بتجهيز معدات ومكائن وسلع ثقيلة اخرى حققت نمواً سريعاً في الأسواق التركية. كما ابرمت شركة سوان هنتر Swan Hunter & Wigham Richardson وويكهام ريتشارد سون

عقداً مع الحكومة التركية بقيمة ١٢,٥ مليون ليرة تركية لبناء ١١ سفينة تجارية. وحصلت شركة ميترو Metro Co. على عقد أخر بقيمة ٩,٣٧٥ مليون ليرة تركية لإنشاء محطة كهرباء في شطالجة Catalgzi. كما كسرت شركات بريطانية اخرى منها شركة بوتس المحدودة Boots Ltd Co. طوق احتكار الشركات الالمانية والمتخصصة بتصدير المواد الصناعية والطبية الى تركيا[١٢٠].

اما من ناحية الحكومة التركية فانها ألغت العقد (بقيمة ٣٥٠ مليون ليرة تركية تقريبا مع احدى الشركات الالمانية المكلفة ببناء حوض سفن في تركيا، وإنها اوكلت مهمة انجاز ذلك العمل الى احدى الشركات البريطانية[١٢١].

اغتنمت الحكومة البريطانية فرصة احتلال القوات الألمانية رومانيا في ١١ تشرين الأول ١٩٤٠ واجتياز القوات الايطالية حدود البانيا المحتلة من قبلها بصورة مفاجئة في ٢٨ من الشهر نفسه بهدف احتلال اليونان وتأييد هتلر لموسوليني في قرار زحف قواته على اليونان، حيث اصيبت الحكومة التركية بهلع شديد، كما اصيب الأتراك بشكل عام بخيبة امل كبيرة من جراء ذلك التأييد، للضغط على الحكومة التركية كي تغير من سياستها المزدوجة. وبقصد تحقيق ذلك الهدف سارعت الحكومة البريطانية الى عقد صفقة جديدة مع نظيرتها التركية لشراء ٥٠ الف طن من الكروم[١٢٢]، فضلاً عن ذلك تسلمت الحكومة الأخيرة قرضاً بريطانياً جديداً في كانون الأول من تلك السنة باسم "قرض الاستيفاء" بقيمة ٢٠٥ مليون ليرة تركية ليصبح مجموع ما اقرضته بريطانيا لتركيا حوالي ٣٣٦,٢٥٠ مليون ليرة تركية وبفائدة ٣% سنوياً[١٢٣].

وان ابرز دليل على تطور العلاقات التجارية بين الدولتين ما يظهره حجم التبادل التجاري بينهما في السنة نفسها، فقد بلغت قيمة الصادرات البريطانية الى تركيا ٩,٧ مليون ليرة تركية، بينما بلغت قيمة وارداتها من تركيا ١١,٥ مليون ليرة تركية، في حين انخفضت الصادرات الألمانية الى تركيا بشكل كبير جداً حتى وصلت الى ٨,١ مليون ليرة تركية، وبالمقابل انخفضت الواردات الألمانية من تركيا حتى وصلت الى ٩,٧ مليون ليرة تركية[١٢٤].

يبدو مما تقدم ان العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا وتركيا قد تطورت بشكل ملحوظ خلال المرحلة الاولى من الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من عودة المانيا الى موقعها في مقدمة الدول المصدرة الى تركيا وكذلك المستوردة منها خلال النصف الاول من سنة ١٩٤١، وهذا متأتٍ من الانتصارات التي احرزتها القوات الألمانية في الاتحاد السوفيتي ومنطقة البلقان والتي اصبحت على مقربة من الحدود التركية من جهة وكسرها طوق الاحتكار البريطاني للكروم التركي من خلال الاتفاقية التي توصل اليها الوفد الألماني برئاسة الدكتور كلوديوس Claudius في أنقرة مع الحكومة التركية في اوائل تشرين الأول من السنة نفسها[١٢٥]. وتقرر بموجب ذلك الاتفاق بيع ٩٠ الف طن من معدن الكروم التركي لألمانيا خلال سنتي ١٩٤٣ . ١٩٤٤ (أي بعد ان تكون معاهدة الكروم البريطانية . التركية لسنة ١٩٣٩ قد انتهت)، وكذلك التبغ والقطن والزيوت النباتية لألمانيا، وبالمقابل تعهدت الأخيرة تجهيز تركيا بمعدن الفولاذ ومواد حربية بقيمة ١٠٠ مليون ليرة تركية، على ان تقوم المانيا بمهمة نقل جميع تلك المواد وعلى نفقتها الخاصة[١٢٦]، ورغم ذلك كله الا ان حجم التبادل التجاري بين بريطانيا وتركيا قد تضاعف تقريباً في سنة ١٩٤١[١٢٧].

شهد التعاون الاقتصادي بين بريطانيا وتركيا تطوراً اكبر خلال السنوات اللاحقة من الحرب العالمية الثانية وبدأت تركيا تتقرب شيئاً فشيئاً من بريطانيا بقدر ابتعادها عن المانيا، وكان ذلك بحد ذاته تحصيل حاصل تفرضه ثوابت العلاقات الدولية في سنوات الحرب. ويمكن ملاحظة ذلك على سبيل المثال قيام الحكومة التركية بسحب عقد كان قد اوكل الى شركات المانية تقوم بتطوير مينائي الاسكندرونة ومرسين، حيث عهد هذا المشروع في ١٤ كانون الثاني ١٩٤٢ الى شركات بريطانية[١٢٨]. كما

وصلت الى تركيا في الشهر ٢٤ ماكنة قطار بريطانية. وكذلك العرض الذي قدمته بريطانيا الى تركيا بشأن شراء فواكه مجففة بقيمة ٥ مليون ليرة تركية وبضائع تركية اخرى بقيمة مليون ليرة تركية دفعت اثمانها جميعاً مقدماً. فضلاً عن نيتها شراء ٣٠ الف طن من التبوغ التركية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد لا بل اكدت عزمها على تلبية طلب تركيا من الحديد والصلب المصنعين بكميات قدرت بعشرة الاف طن[١٢٩].

وإثر تزايد ضغوط الحلفاء على تركيا في اوائل سنة ١٩٤٣ بهدف انخراطها الى صفوفهم في تلك الحرب والعمل على وقف تصدير مادة الكروم الاستراتجية الى المانيا وتوجيه ضربة للألة العسكرية الألمانية التي اصبحت بأمس الحاجة اليها في ذلك الوقت فقد أُقنعت الحكومة التركية بإيقاف تصدير تلك المادة الى المانيا وذلك من خلال الأوامر التي اصدرتها في كانون الثاني من السنة نفسها بعدم شحن الكروم المحمل الى المانيا واعادته الى المخازن التركية. وبررت الحكومة التركية ذلك الإجراء بتأخر وصول المعدات الحربية الألمانية بموجب اتفاقية كلوديوس، علماً ان ذلك لم يستمر طويلاً، اذ تمكنت المانيا من احباط

مساعي الحلفاء وذلك من خلال رفع سعر تلك المادة من ١٤٠ جنيه الى ٣٠٠ جنيه للطن الواحد الأمر الذي ادى الى رفض الحلفاء التعامل بموجب السعر الجديد مع تركيا التي اسرعت بدورها الى استئناف عمليات شحن كرومها الى المانيا[١٣٠]. وقدرت الكميات التي صدرت الى المانيا في تلك السنة ٤٧ ألف طن، مما ادى الى خلق ردود فعل غاضبة لدى كل من بريطانيا والولايات المتحدة خلال الشهور الاولى من سنة ١٩٤٤[١٣١].

خريف ١٩٤٣، ونظراً لتزايد ضغوط الحلفاء على الحكومة التركية بهدف ايقاف تصدير الكروم الى المانيا، فإنها رضخت لتلك الضغوط وأعلنت وقف تصدير تلك المادة الى المانيا اعتباراً من نيسان ١٩٤٤.

وفيما يتعلق بحجم التبادل التجاري بين تركيا وبريطانيا فقد شهد هو الاخر زيادة واضحة خلال السنوات ١٩٤٣ . ١٩٤٥ قياساً بالسنوات السابقة، الا ان تلك الزيادة لم ترق الى حجم التبادل التجاري بين تركيا والمانيا. والجدول الآتي يوضح حجم التبادل التجاري بين تركيا من جهة وبريطانيا والمانيا من جهة اخرى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وبملايين الليرات التركية[١٣٢].

السنة	الصادرات التركية الى بريطانيا	المجموع الاجمالي %	الصادرات التركية الى المانيا	المجموع الاجمالي %	الواردات التركية من بريطانيا	المجموع الاجمالي %	الواردات التركية من المانيا	المجموع الاجمالي %

١٩٣٩	٧,٣	٥,٧	٤٧,٥	٣١	٦,٢	١٤	٦٠,١	٥٠,٩
١٩٤٠	١٠,٤	٩,٧	٨,		٦,٢	١٤	٨,١	١١,٧
١٩٤١	٢٠	١٦,٢	٢٦,٩	٢١,٨	١٨,٤	٢٤,٦	٨,٩	١١,٩
١٩٤٢	٢٥,٢	٢٥,٣	٤٠,٨	٢٤,٧	٣٤,٧	٢٣,٥	٤١	٢٧,٨
١٩٤٣	٢٧,٩	١٠,٨	٦١,١	٢٣,٨	٣٢,٣	١٥,٩	٧٦,٦	٣٧,٧
١٩٤٤	٤١,٤	٧٦	٥٢,٩	٧٨,٢	٢٩,٥	١٧,٩	٥٠,٢	٣٠,٤
١٩٤٥	٣٢,٦	٩,١٤	-----	----	٢٩,٥	٢٣,٣	٠,٨	٠,٦٠

دراسات إقليمية

الخاتمة:

انتهجت تركيا سياسة خارجية في عهد مصطفى كمال اتاتورك (١٩٢٣ . ١٩٣٨) غلب عليها طابع الود والسلام مع الدول الأخرى وذلك من خلال الشعار الذي رفعه اتاتورك "السلام في الوطن، السلام في الخارج". وكانت بريطانيا احدى الدول التي اعادت الحكومة التركية النظر في علاقتها معها، نظراً لتوتر العلاقات بينهما منذ منتصف السبعينيات من القرن التاسع عشر وحتى حسم مشكلة الموصل سنة ١٩٢٦، إثر السياسة التوسعية لإيطاليا الفاشية والمانيا النازية في اوربا ومناطق اخرى من العالم في بداية عقد

الثلاثينيات من القرن العشرين، عادت الى التأثر بالوضع الدولي في اوربا اولاً وامتلاك بريطانيا قدرات عسكرية وتسليحية هائلة وذات وزن دولي ثانياً، الأمر الذي ادى الى تقارب الدولتين بخاصة منذ مؤتمر مونترو سنة ١٩٣٦ الخاص بالمضائق التركية وموقف بريطانيا المساند لتركيا في ذلك المؤتمر.

ويعد التوقيع على الاتفاق الثلاثي البريطاني- التركي- الفرنسي في ١٩ تشرين الاول ١٩٣٩ النتيجة النهائية لتطور العلاقات البريطانية-التركية في اواخر الثلاثينيات من ذلك القرن.

ورغم ما تضمنه الاتفاق من التزامات تركية بخوض حرب مع حليفتيها، لكن تركيا تملصت من تنفيذ ذلك الاتفاق وجعلته حبراً على ورق والتزمت جانب الحياد الذي يشوبه الحذر طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية تقريباً. ويعد هذا الموقف خطوة دبلوماسية مميزة تمسك بها القادة الأتراك في ذلك الوقت لإبعاد ويلات الحرب عن تركيا ذات الموقع الاستراتيجي الحيوي، كي تحافظ على سيادتها، وكونها كانت منشغلة بتضميد جروحها التي خلفته لها حروبها السابقة. كما ان تركيا كانت تشعر بحراجة الموقف لأنها لم تكن ترغب بأن تكون سبباً لاثارة الحرب في منطقة البلقان او مع الاتحاد السوفيتي. وهكذا استطاعت تركيا ان تقيم

علاقات متوازنة مع طرفي النزاع، على الرغم من الضغوط السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها من قبل طرفي ذلك النزاع، لاسيما الحلفاء للاشتراك في تلك الحرب الى صفوفهم، وكانت حججها في ذلك تكمن بعدم استعدادها التام للقتال في حرب حديثة، وافتقار قواتها العسكرية الى الاسلحة الحديثة والمتطورة، وكذلك عدم التزام بريطانيا بتعهداتها السابقة الخاصة بتزويد تركيا بكميات كافية من تلك الاسلحة وان ما كانت تستلمه تمثل اسلحة قليلة وتقليدية.

ونظراً لتزايد ضغوط الحلفاء خاصة بريطانيا على تركيا لدخولها الحرب ضد انحسار القوات الألمانية في ستالينغراد منذ تشرين الثاني ١٩٤٢ وحتى اوائل ١٩٤٥، فإن الحكومة التركية أعلنت الحرب على المانيا في نيسان من السنة الأخيرة بعد ان ادركت ان كفة الحرب مالت الى جانب الحلفاء، ولم يعد باستطاعة القوات الألمانية او الإيطالية من توجيه ضربات عسكرية لتركيا وبالتالي اجتياح اراضيها.

اما ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية البريطانية– التركية، فقد شهدت هي الاخرى تحسناً طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال اتفاقيات التعاون والتبادل التجاري التي تم التوصل اليها. ومع ذلك فان تركيا واصلت تجارتها مع الطرفين المتحاربين واستطاعت ان تتحكم بالسعر الذي يناسبها، وبخاصة ما يتعلق بتصدير معدن الكروم المهم في الصناعات التسليحية الذي ازداد الطلب اليه في تلك الحرب.

وعلى الرغم من زيادة حجم التبادل التجاري خلال سنوات الحرب العالمية الثانية بين تركيا وبريطانيا، الا ان ذلك لم يرق الى مستوى التبادل التجاري بين تركيا والمانيا، نظراً لحاجة المانيا الماسة الى الكروم التركي من جهة، وبالمقابل حاجة تركيا الى المكائن والعدد الصناعية والخبرات الالمانية والى الأسواق الألمانية ايضاً التي كانت تستقطب المنتجات الزراعية التركية على العكس منها الاسواق البريطانية.

الهوامش:

(١) حنا عزو بهنان، العلاقات البريطانية . التركية ١٩٣٦ . ١٩٣٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ص١ - ٢.

(٢) للتفاصيل عن هذه المعاهدة ينظر: M.S.Anderson, (Ed), The Great Powers and the Near East (1774 – 1923), London, 1970, pp. 9– 13.

(3) William Yale, The Near East, A Modern History, New York, 1958, pp. 75 – 76.

J.C. Hurewitz, The Middle East and North Aftica in World Politics, A Documentary Record, Vol: 2, (1914 – 1945), London, 1977. pp. 16 – 24, 94 – 96.

(6) Roderic H. Davison & Others, Turkish Diplomacy from Mudros to Laussane in: The Diplomats (1919 – 1939), New Jersey, London, 1953, pp. 175 – 177.

(7) Arnold Toynbee, Kenneth, P. Kirkwood, Turkey, New York, 1927, pp. 149 – 157.

(8) J.A.S, Grenville, The Major International Treaties (1914 –1973), London, 1974, pp. 79 – 83.

(9) Edward Reginald VERE – HODGE, Turkish Foreign Policy (1918 – 1948), Imprimerie, Franco – Suisse, Ambilly – Annemasse, 1950, pp. 64 – 65.

(١٠) للتفاصيل عن مؤتمر مونترو وما تمخض عنه من نتائج ينظر:

The Montreux Conference and revision of the Laussane Convention of 1923, January 6 – July 19, 1936, Introduction Note, Documents on British Foreign Policy, 2 nd series Vol:16, London, 1977, pp. 656 – 744; James T. Shotwell and Francis Deak, Turkey at the Straits, A short History, Florida, 1971, pp. 124 – 127, 154 – 167.

(11) Omer Kurkcuoglu, Turk – Ingiliz Iliskileri (1920 'Lerden 1950'lere) 'de: Turk – Ingiliz Iliskileri (1583 – 1984), Kurtulus Ofset Basimevi, Ankara, 1985, ss. 83 – 84.

(١٢) للتفاصيل عن هذين البيانين ينظر:

Cemil Kocak, Turkiye 'de Milli Sef Donemi (1938 – 1945), Yurt Yayinlari 12, MAYA Matbaacilik, Ankara, 1986, ss, 88 – 91.

(13) Selim Deringil, The Preservation of Turkey's Neutrality During the Second World War: 1940, Middle Eastern Studies, Vol: 18, No.1, London, January 1982, p. 30.

Andlasmalari, Turkiye Is Bankasi Kultur Yayinlari, Turk Tarih Kurumu Basimevi, Ankara, 1965, ss, 283 – 289;

بهنان، المصر السابق، ص ص ١٤٩ – ١٥٤.

(١٥) صبحي ناظم توفيق، المعاهدة البريطانية . الفرنسية . التركية. الحلف البلقاني في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية المعتمدة لدى تركيا ١٩٣٦ . ١٩٥٧، السلسلة الوثائقية رقم (٧) بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٧٣.

(١٦) باسيل دقاق، تركيا بين جبارين، منشورات دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٧، ص٦٧.

(١٧) توفيق، المصدر السابق، ص ص ٧٨ – ٧٩.

(١٨) مذكرات فرانز فون بابن، ترجمة فاروق الحريري، ج٢، منشورات مكتبة التحرير، بغداد، ١٩٨٥، ص٦٥١.

(19) Soysal, A. G. E, s, 284.

(٢٠) دقاق، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٢١) نصيف جاسم عباس الأحبابي، العلاقات بين تركيا وألمانيا النازية ١٩٣٣ . ١٩٤٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص١٤٠.

(22) Winston S. Churchill, The Second World War, Vol:3, London, 1950, p.32.

(23) VERE – HODGE, Op. Cit, p. 136.

(24) Kocak, A. G. E, s, 107; توفيق، المصدر السابق، ص ص ١٣٨ ١٣٩.

(٢٥) دقاق، المصدر السابق، ص٦٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ص ٦٨ . ٦٩.

(27) Winston S. Churchill, The Second World War, Vol:2, London, 1951, p. 484.

(٢٨) سعاد حسين جواد، تركيا في سياسة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، ص١١٠.

ولمزيد من التفاصيل عن ذلك الاتفاق ينظر: Kocak, A. G. E, ss, 109 – 123.

(٢٩) لوكاز هيرزويز، المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٥٩.

(٣٠) جواد، المصدر السابق، ص١١١.

(٣١) المصدر نفسه، ص١١١؛ Kocak, A. G. E, s, 141.

(٣٢) الأحبابي، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٣٣) مذكرات فرانزفون بابن، المصدر السابق، ج٢، ص ص ٦٧٢ – ٦٧٣.

(٣٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٦٧٣.

(35) Altemur Kilic, Turkey and the World, Washington, Public Affairs Press, 1959. p. 81.

(٣٦) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، ج١، دار الكشاف، بغداد، ١٩٥٩، ص١٩٦.

(37) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol:2, (1808 – 1975), London, Cambridge Univ. Press, 1987, p. 397.

(٣٨) لنشوفسكي، المصدر السابق، ج١، ص١٩٦.

(39) Kocak, A. G. E, ss, 168 – 170.

(٤٠) مذكرات فرانز فون بابن، المصدر السابق، ج٢، ص٦٨٤.

(41) VERE – HODGE, Op. Cit, pp. 146 – 147.

(42) Quoted in: Ibid., p. 147.

(43) William Hale, Turkish Foreign Policy (1774 – 2000), London, 2000, pp. 88 – 89.

(44) Kilic, Op.Cit, p. 91.

(٤٥) د. عبد الجبار قادر غفور، سياسة تركيا المعاصرة، السنة (٢) العدد (٧) كانون ١٩٩٨ في: د. ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص٤٥؛ Kocak, A. G. E, s, 176.

(٤٦) للتفاصيل عن هذه المعاهدة ينظر:

Sir Llewellyn Woodward, British Foreign Policy in the Second World War, London, 1962, pp. 152 – 153.

(٤٧) الأحبابي، المصدر السابق، ص١٧١.

(٤٨) مذكرات فرانزفون بابن، المصدر السابق، ج٢، ص٦٨٧.

(٤٩) الأحبابي، المصدر السابق، ص١٧١.

(٥٠) لنشوفسكي، المصدر السابق، ج٢، ص ص ٢٠٠ – ٢٠١.

(51) Kilic, Op.Cit, p. 91.

(52) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, Ikinci Dunya Savasinda Turk Dis Politikasi'de: Mehmet Gonlubol, Ahmet Sukru Esmer, Olaylarla Turk Dis Politikasi, (1919 – 1973), Cilt.1, Besinci Baski, Ankara, 1982, s, 166.

(٥٣) جواد، المصدر السابق، ص ص ١٥٢– ١٥٣.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ص ١٥٣– ١٥٤.

(55) Winston S. Churchill, The Second World War, Vol:4, London, 1951, p. 768.

(٥٦) دقاق، المصدر السابق، ص٧٢.

(57) Kilic, Op. Cit, p.97.

(58) VERE – HODGE, Op. Cit, p. 154.

(59) Ibid., p. 154.

(60) Ibid., p. 155.

(61) Erik J. Zurcher, Turkey – A Modern History – London, 2001, p. 213.

(62) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, s. 172.

(٦٣) الأحبابي، المصدر السابق، ص٢٠١.

(64) VERE – HODGE, Op. Cit, p. 157.

(65) Ibid., p. 157.

(٦٦) الجواد، المصدر السابق، ص

(٦٧) للتفاصيل عن مؤتمر الدار البيضاء ينظر: (68) Kocak, pp. 261 – 262.

A. E, s. 262.

(69) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, s. 173; Hale, Op. Cit, p. 95.

(٧٠) الأحبابي، المصدر السابق، ص ص ٢٠٢- ٢٠٣.

(71) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, s. 173; Kocak, A. G. E, s. 263.

(72) Kocak, A. G. E, ss, 262 – 263.

(٧٣) ونستون تشرشل، مذكرات تشرشل، ج٢، منشورات، مكتبة المنار، بغداد، د. ت، ص١١٠.

(74) Kocak, ss. 263 – 264.

(75) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, s, 178.

(76) Kocak, A. G. E, ss. 272 – 273.

(٧٧) لنشوفسكي، المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٤.

(٧٨) المصدر نفسه، ص٢٠٤.

(٧٩) مذكرات فرانزفون بابن، المصدر السابق، ج٢، ص٧٢٠.

(٨٠) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٧٢١.

(81) Kocak, A. G. E, ss. 276 – 277.

(82) Kilic, Op. Cit, pp. 104 – 105.

(83) Ibid., pp. 105 – 106.

(84) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, ss. 186 – 187; Fahir Armaoglu, 20. Yuzil Siyasi Tarihi (1914 – 1980), Dorduncu Baski, Tisa Matbaasi, Ankara, 1987, s. 413.

(85) Kilic, Op. Cit, p. 107.

(٨٦) الأحبابي، المصدر السابق، ص٢٢٢.

(87) Woodward, Op. Cit, 329; Hale, Op. Cit, p 98.

(٨٨) مذكرات فرانزفون بابن، المصدر السابق، ج٢، ص٧٤٨.

(89) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, s. 189.

(٩٠) جواد، المصدر السابق، ص
(٩١) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.
(٩٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٢٧ . ٢٢٨.

(93) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, ss. 190– 191.

(94) VERE – HODGE, Op. Cit, pp. 159 – 160.

(٩٥) مذكرات فرانزفون بابن، المصدر السابق، ج٢، ص٧٥٢؛
Woodward, Op. Cit, p. 329.

(٩٦) دقاق، المصدر السابق، ص ص ٧٤ . ٧٥.

(97) Hale, Op. Cit, p. 99.

(٩٨) الأحبابي، المصدر السابق، ص٢٢٨.
(٩٩) المصد نفسه، ٢٢٨.
(١٠٠) دقاق، المصدر السابق، ص ٧٥.
(١٠١) جواد، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(102) Kocak, A. G. E, s. 317.

(103) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, s. 191.

(١٠٤) جواد، المصدر السابق، ص٢٣٩.
(١٠٥) دقاق، المصدر السابق، ص٧٥.

(106) Woodward, Op. Cit, p. 329.

(107) Kilic, Op. Cit, p. 108.

(١٠٨) الأحبابي، المصدر السابق، ص٢٣٤.

(١٠٩) للتفاصيل عن مؤتمر يالطا ينظر Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, ss. 192 – 193.

(110) A. E, s. 193.

(111) Shaw & Shaw, Op. Cit, Vol:2, p. 399; Zurcher, Op. Cit, p. 213.

(112) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, s. 193.

(١١٣) بهنان، المصدر السابق، ص١٣٦.
(١١٤) المصدر نفسه، ص١٣٧.

(115) William Hale, 1923 Yilindan Sonraki Turk – Ingiliz Ticaret iliskileri: Tecrubler ve Sorunlar, in: Turk – Ingiliz Iliskileri 1985 – 1984, A. G. E, s, 101, 105.

(116) John M. P. Parker & Charles Smith, Modern Turkey, London, 1942, pp. 136 – 139.

(117) Hale, A. G. E, s. 105.

(118) Parke & Smith, Op. Cit, p. 144.

(١١٩) أحمد علي، التطور الاقتصادي في تركيا، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٢، ص١٢٢.

(120) Parker & Smith, Op. Cit, pp. 144 – 145.

(121) Ibid., p. 145.

(١٢٢) الأحبابي، المصدر السابق، ص١٤٠؛ Hale, Op. Cit, p. 93.

(١٢٣) علي، المصدر السابق، ص١٢٢.

(124) Hale, A. G. E, s. 105.

(125) VERE – HODGE, Op. Cit, p. 147.

(126) Kilic, Op. Cit, p. 92.

(127) Hale, A. G. E, s. 105.

(١٢٨) الأحبابي، المصدر السابق، ص١٨٤.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص١٨٤.

(١٣٠) جواد، المصدر السابق، ص١٩٩.

(131) Hale, A. G. E, s. 104.

(132) Quoted in: A. E, s. 105.

Abstract

The British – Turkish countries have appealed their diplomatic and economic relations in the middle of 1930s decade of 20th century after the retreat of these

relations since the beginning of 1880s and till settlement Mosul's problem in 1926.

The signing on the British – Turkish – French agreement (19 October 1939) is considered the final result for the development of British – Turkish relations at the end of 1930s of the same century.

Although Turkey has been signed the agreement, it didn't adhere this agreement about entering the war that break out during (1939 – 1945) with it's allies, and took a neutral side between the two fighting parts all the war years.

While about the British – Turkish economic relations, it witnessed a considerable improvements during the years of that war.

(١) حنا عزو بهنان، العلاقات البريطانية . التركية ١٩٣٦ . ١٩٣٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ص١ . ٢.

(٢) للتفاصيل عن هذه المعاهدة ينظر: M.S.Anderson, (Ed), The Great Powers and the Near East (1774 – 1923), London, 1970, pp. 9 – 13.

(3) William Yale, The Near East, A Modern History, New York, 1958, pp. 75 – 76.

(٤) بهنان، المصدر السابق، ص ص ١٢ . ١٣.

(٥) لمزيد من التفاصيل عن هذه الاتفاقيات ينظر: J.C. Hurewitz, The Middle East and North Aftica in World Politics, A Documentary Record, Vol: 2, (1914 – 1945), London, 1977. pp. 16 – 24, 94 – 96.

(6) Roderic H. Davison & Others, Turkish Diplomacy from Mudros to Laussane in: The Diplomats (1919 – 1939), New Jersey, London, 1953, pp. 175 – 177.

(7) Arnold Toynbee, Kenneth, P. Kirkwood, Turkey, New York, 1927, pp. 149 – 157.

(8) J.A.S, Grenville, The Major International Treaties (1914 – 1973), London, 1974, pp. 79 – 83.

(9) Edward Reginald VERE – HODGE, Turkish Foreign Policy (1918 – 1948), Imprimerie, Franco – Suisse, Ambilly – Annemasse, 1950, pp. 64 – 65.

(١٠) للتفاصيل عن مؤتمر مونترو وما تمخض عنه من نتائج ينظر:

The Montreux Conference and revision of the Laussane Convention of 1923, January 6 – July 19, 1936, Introduction Note, Documents on British Foreign Policy, 2 nd series Vol:16,

London, 1977, pp. 656 – 744; James T. Shotwell and Francis Deak, Turkey at the Straits, A short History, Florida, 1971, pp. 124 – 127, 154 – 167.

(11) Omer Kurkcuoglu, Turk – Ingiliz Iliskileri (1920 'Lerden 1950'lere) 'de: Turk – Ingiliz Iliskileri (1583 – 1984), Kurtulus Ofset Basimevi, Ankara, 1985, ss. 83 – 84.

(١٢) للتفاصيل عن هذين البيانين ينظر:

Cemil Kocak, Turkiye 'de Milli Sef Donemi (1938–1945), Yurt Yayinlari 12, MAYA Matbaacilik, Ankara, 1986, ss, 88 – 91.

(13) Selim Deringil, The Preservation of Turkey's Neutrality During the Second World War: 1940, Middle Eastern Studies, Vol: 18, No.1, London, January 1982, p. 30.

(١٤) للتفاصيل عن الأتفاق البريطاني . التركي . الفرنسي ينظر:

Ismail Soysal, Turkiye'nin Dis Munusebet- leriyle ilgili Baslica Siyasi Andlasmalari, Turkiye Is Bankasi Kultur Yayinlari, Turk Tarih Kurumu Basimevi, Ankara, 1965, ss, 283 – 289;

بهنان، المصر السابق، ص ص ١٤٩ – ١٥٤.

(١٥) صبحي ناظم توفيق، المعاهدة البريطانية . الفرنسية . التركية. الحلف البلقاني في وثائق الممثليات الدبلوماسية العراقية المعتمدة لدى تركيا ١٩٣٦ . ١٩٥٧، السلسلة الوثائقية رقم (٧) بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص٧٣.

(١٦) باسيل دقاق، تركيا بين جبارين، منشورات دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٧، ص٦٧.

(١٧) توفيق، المصدر السابق، ص ص ٧٨ – ٧٩.

(١٨) مذكرات فرانز فون بابن، ترجمة فاروق الحريري، ج٢، منشورات مكتبة التحرير، بغداد، ١٩٨٥، ص٦٥١.

(19) Soysal, A. G. E, s, 284.

(٢٠) دقاق، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٢١) نصيف جاسم عباس الأحبابي، العلاقات بين تركيا وألمانيا النازية ١٩٣٣-١٩٤٥، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص١٤٠.

(22) Winston S. Churchill, The Second World War, Vol:3, London, 1950, p.32.

(23) VERE – HODGE, Op. Cit, p. 136.

(24) Kocak, A. G. E, s, 107; توفيق، المصدر السابق، ص ص ١٣٨ . ١٣٩.

(٢٥) دقاق، المصدر السابق، ص٦٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ص ٦٨ . ٦٩.

(27) Winston S. Churchill, The Second World War, Vol:2, London, 1951, p. 484.

(٢٨) سعاد حسن جواد، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ . ١٩٤٥)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، ص١١٠.

ولمزيد من التفاصيل عن ذلك الاتفاق ينظر: Kocak, A. G. E, ss, 109 – 123.

(٢٩) لوكاز هيرزويز، المانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١٥٩.

(٣٠) جواد، المصدر السابق، ص١١١.

(٣١) المصدر نفسه، ص١١١؛ Kocak, A. G. E, s, 141.

(٣٢) الأحبابي، المصدر السابق، ص١٤٧.

(٣٣) مذكرات فرانزفون بابن، المصدر السابق، ج٢، ص ص ٦٧٢ . ٦٧٣.

(٣٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٦٧٣.

(35) Altemur Kilic, Turkey and the World, Washington, Public Affairs Press, 1959. p. 81.

(٣٦) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، ج١، دار الكشاف، بغداد، ١٩٥٩، ص١٩٦.

(37) Stanford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol:2, (1808 – 1975), London, Cambridge Univ. Press, 1987, p. 397.

(٣٨) لنشوفسكي، المصدر السابق، ج١، ص١٩٦.

(39) Kocak, A. G. E, ss, 168 – 170.

(٤٠) مذكرات فرانز فون بابن، المصدر السابق، ج٢، ص٦٨٤.

(41) VERE – HODGE, Op. Cit, pp. 146 – 147.

(42) Quoted in: Ibid., p. 147.

(43) William Hale, Turkish Foreign Policy (1774 – 2000), London, 2000, pp. 88 – 89.

(44) Kilic, Op.Cit, p. 91.

(٤٥) د. عبد الجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨ . ١٩٨٠ في: د. ابراهيم خليل احمد واخرون، تركيا المعاصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص٤٥؛ Kocak, A. G. E, s, 176.

(٤٦) للتفاصيل عن هذه المعاهدة ينظر: Sir Llewellyn Woodward, British Foreign Policy in the Second World War, London, 1962, pp. 152 – 153.

(٤٧) الأحبابي، المصدر السابق، ص١٧١.

(٤٨) مذكرات فرانزفون بابن، المصدر السابق، ج٢، ص٦٨٧.

(٤٩) الأحبابي، المصدر السابق، ص١٧١.

(٥٠) لنشوفسكي، المصدر السابق، ج٢، ص ص ٢٠٠ . ٢٠١.

(51) Kilic, Op.Cit, p. 91.

(52) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, Ikinci Dunya Savasinda Turk Dis Politikasi'de: Mehmet Gonlubol, Ahmet Sukru Esmer, Olaylarla Turk Dis Politikasi, (1919 – 1973), Cilt.1, Besinci Baski, Ankara, 1982, s, 166.

(٥٣) جواد، المصدر السابق، ص ص ١٥٢ . ١٥٣.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ص ١٥٣ . ١٥٤.

(55) Winston S. Churchill, The Second World War, Vol:4, London, 1951, p. 768.

(٥٦) دقاق، المصدر السابق، ص٧٢.

(57) Kilic, Op. Cit, p.97.
(58) VERE – HODGE, Op. Cit, p. 154.
(59) Ibid., p. 154.
(60) Ibid., p. 155.
(61) Erik J. Zurcher, Turkey – A Modern History – London, 2001, p. 213.
(62) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, s. 172.

(٦٣) الأحبابي، المصدر السابق، ص٢٠١.

(64) VERE – HODGE, Op. Cit, p. 157.
(65) Ibid., p.157.

(٦٦) جواد، المصدر السابق، ص١٩١.

(٦٧) للتفاصيل عن مؤتمر الدار البيضاء ينظر: Kocak, pp. 261 – 262.

(68) A. E, s. 262.
(69) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, s. 173; Hale, Op. Cit, p. 95.

(٧٠) الأحبابي، المصدر السابق، ص ص ٢٠٢ . ٢٠٣.

(71) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, s. 173; Kocak, A. G. E, s. 263.
(72) Kocak, A. G. E, ss, 262 – 263.

(٧٣) ونستون تشرشل، مذكرات تشرشل، ج٢، منشورات، مكتبة المنار، بغداد، د. ت، ص١١٠.

(74) Kocak, ss. 263 – 264.
(75) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, s, 178.

(76) Kocak, A. G. E, ss. 272 – 273.

(٧٧) لنشوفسكي، المصدر السابق، ج٢، ص٢٠٤.

(٧٨) المصدر نفسه، ص٢٠٤.

(٧٩) مذكرات فرانزفون بابن، المصدر السابق، ج٢، ص٧٢٠.

(٨٠) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٧٢١.

(81) Kocak, A. G. E, ss. 276 – 277.

(82) Kilic, Op. Cit, pp. 104 – 105.

(83) Ibid., pp. 105 – 106.

(84) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, ss. 186 – 187; Fahir Armaoglu, 20. Yuzil Siyasi Tarihi (1914 – 1980), Dorduncu Baski, Tisa Matbaasi, Ankara, 1987, s. 413.

(85) Kilic, Op. Cit, p. 107.

(٨٦) الأحبابي، المصدر السابق، ص٢٢٢.

(87) Woodward, Op. Cit, 329; Hale, Op. Cit, p 98.

(٨٨) مذكرات فرانزفون بابن، المصدر السابق، ج٢، ص٧٤٨.

(89) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, s. 189.

(٩٠) جواد، المصدر السابق، ص٢٢٦.

(٩١) المصدر نفسه، ص٢٢٦.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٢٧ . ٢٢٨.

(93) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, ss. 190 – 191.

(94) VERE – HODGE, Op. Cit, pp. 159 – 160.

(٩٥) مذكرات فرانزفون بابن، المصدر السابق، ج٢، ص٧٥٢؛
Woodward, Op. Cit, p. 329.

(٩٦) دقاق، المصدر السابق، ص ص ٧٤ . ٧٥.

(97) Hale, Op. Cit, p. 99.

(٩٨) الأحبابي، المصدر السابق، ص٢٢٨.

(٩٩) المصد نفسه، ٢٢٨.

(١٠٠) دقاق، المصدر السابق، ص

(١٠١) جواد، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(102) Kocak, A. G. E, s. 317.

(103) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, s. 191.

(١٠٤) جواد، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(١٠٥) دقاق، المصدر السابق، ص٧٥.

(106) Woodward, Op. Cit, p. 329.

(107) Kilic, Op. Cit, p. 108.

(١٠٨) الأحبابي، المصدر السابق، ص٢٣٤.

(١٠٩) للتفاصيل عن مؤتمر يالطا ينظر Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, ss. 192 – 193.

(110) A. E, s. 193.

(111) Shaw & Shaw, Op. Cit, Vol:2, p. 399; Zurcher, Op. Cit, p. 213.

(112) Ahmet Sukru Esmer ve Oral Sander, A. G. E, s. 193.

(١١٣) بهنان، المصدر السابق، ص١٣٦.

(١١٤) المصدر نفسه، ص١٣٧.

(115) William Hale, 1923 Yilindan Sonraki Turk – Ingiliz Ticaret iliskileri: Tecrubler ve Sorunlar'de Turk – Ingiliz Iliskileri 1583 – 1984, A. G. E, s, 101, 105.

(116) John M. P. Parker & Charles Smith, Modern Turkey, London, 1942, pp. 136 – 139.

(117) Hale, A. G. E, s. 105.

(118) Parke & Smith, Op. Cit, p. 144.

(١١٩) أحمد علي، التطور الاقتصادي في تركيا، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٢، ص١٢٢.

(120) Parker & Smith, Op. Cit, pp. 144 – 145.

(121) Ibid., p. 145.

(١٢٢) الأحبابي، المصدر السابق، ص١٤٤؛ Hale, Op. Cit, p. 93.

(١٢٣) علي، المصدر السابق، ص١٢٢.

(124) Hale, A. G. E, s. 105.

(125) VERE – HODGE, Op. Cit, p. 147.

(126) Kilic, Op. Cit, p. 92.

(127) Hale, A. G. E, s. 105.

(١٢٨) الأحبابي، المصدر السابق، ص١٨٤.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص١٨٤.

(١٣٠) جواد، المصدر السابق، ص١٩٩.

(131) Hale, A. G. E, s. 104.

(132) Quoted in: A. E, s. 105.